

کتاب و سائنس

مجموعۂ عربیہ ۱۰۰٪



توحید المانیا

بقلم : محمدی سجاد



الناشر : دار القومية للطباعة والنشر

كتب سياسية

نُظْمُ تَوْحِيدِ المَانِيَا

محمد بن حافض



مقدمة

ألمانيا قديما وحديثا :

يمتاز تاريخ ألمانيا من أقدم العصور بصفات خاصة تجعله تاريخا فريدا في أوروبا ، ولكي يمكن فهم تطور هذا التاريخ فيجب الرجوع إلى الوراثة لمعرفة الأصل الذي يرجع إليه الشعب الألماني الحالي .

فقد هاجرت بعض القبائل البربرية من أواسط آسيا في عصر الرومان وقطنت المنطقة المسماة ألمانيا الآن ، وقد أطلق على إحدى هذه القبائل قبيلة الفرنج لأنها امتازت بالتفوق العنصري على غيرها من قبائل وسط أوروبا في عهد الامبراطور شلمان عام ٨٠٠ م .

وفي عام ٨٤٣ م تنازل الامبراطور عن طريق معاهدة « فيردون » عن الاراضي الواقعة شرقي الراين للامير الألماني « لويس » ثم ضمت اليها بعض الاراضي لآخرى بعد توقيع معاهدة « ميرش » عام ٨٧ م وأصبحت ألمانيا تضم كل المناطق التي خصصت لها في القرون الوسطى .

وبعد تنصيب الملك أوتو في عام ٩٣٨ م ضمت ألمانيا إلى الامبراطورية الرومانية المقدسة ، واستمرت عبدة قرون على هذا الوضع حتى عصر الإصلاح وظهور مارتين لوتر وعندهذا

بدأ النزاع مع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، واستمر حتى نشب الخلاف حول وراثة تاج بوهيميا الأمر الذي أدى إلى الحرب الثلاثينية بين عام ١٦١٨ وعام ١٦٤٨ وقد انتهت هذه الحرب بتدمير ألمانيا وتقسيمها إلى عديد من الامارات المستقلة .

وعند ظهور هذه الامارات بدأت قوة امارة بروسيا تحت حكم فردريك الأكبر (٤٠ - ١٧٨٦ م) تتبلور وتكبر بشكل واضح ، واستطاع جيش بروسيا أن يهزم النمسا في عهد ماريا تريزا بعد النزاع حول سيليا . وبعد هزيمة نابليون في معركة ووترلو عام ١٨١٥ بدأ الصراع بين النمسا وبروسيا وانتهى بهزيمة النمسا بعد حرب دامت سبعة أسابيع في عام ١٨٦٦ ، وتم تأسيس ماسسمى بالاتحاد الكونفدرالي للدول الشمالية الألمانية ، الذي سيطرت عليه بروسيا عام ١٨٦٧ .

وقد لعب بسمارك بعد ذلك الدور الاول في توحيد ألمانيا الحديثة واستطاع أن يحقق هذه الوحدة عن طريق سلسلة من ثلاثة حروب ضد كل من الدنمارك عام ١٨٦٤ ، والنمسا عام ١٨٦٦ وفرنسا عامي ٧٠ - ١٨٧١ . وفي يناير ١٨٧١ أعلن تنصيب الملك ولهم الأول ملك بروسيا امبراطورا على ألمانيا ، وذلك في قاعة المرايا بقصر فرساي بجوار باريس .

وقد قام ولهم الثاني بعزل بسمارك عام ١٨٩٠ واتبع سياسة توسعية كما عمد إلى تدعيم القوة البحرية والعسكرية

للأمر الذي أدى الى دخول ألمانيا الحرب العالمية الأولى ، ثم الى انهيار الامبراطورية الألمانية بعد هزيمة الجيش الألماني وعصيان القوات البحرية في كييل وهروب ولهمب الثاني الى هولندا .

واستطاع الديموقراطيون الاشتراكيون بزعمامة « ايرت شيديمان » انشاء جمهورية معتدلة ، وتم اصدار دستور لها عام ١٩١٩ الذي قضى بأن يرأس الجمهورية الجديدة رئيس منتخب لمدة سبعة أعوام عن طريق استفتاء عام ، وأن يكون برلمان من مجلسين ، الأول : يطلق عليه اسم رايخسرات ويمثل المقاطعات والآخر : يسمى رايخستاج ويمثل الشعب .

ولم تكن جمهورية ويمار مرغوبا فيها اذ اعتبرها الشعب مفروضة عليه وضد ارادته ونتيجة للهزيمة التي لحقت بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، كما أن تكوين جمهورية لشعب محافظ كان مفاجأة غير متوقعة ، وزيادة على ذلك فقد كانت هناك الأعباء الضخمة التي فرضت على ألمانيا نتيجة انهزامها في الحرب ، وكانت العملة قد انهارت تماما كما كانت التعويضات تسبب شللا كبيرا في الحياة الاقتصادية .

وكانت كل هذه الظروف سببا في ظهور هتلر ومبادئه بالاصلاح في وقت كان الشعب الألماني يتطلع الى منقذه من الأزمات التي وقع فيها ، ولم تعارض الهيئات والأحزاب ظهور هتلر لأن الشعب الألماني أصبح يرى فيه منقذا ومساعد له في

الأزمة التي يعيش فيها .

وقد أخذ هتلر في تحقيق كثير من الاصلاحات داخل ألمانيا بعد أن كانت دولة مهزومة تتحمل كثيرا من الأعباء والأزمات وبدأ يعيد تسليحها ، ثم انسحب من عصبة الأمم في عام ١٩٣٥ ، وأعاد احتلال منطقة الراين ، وأنشأ خلفا مضادا لمنظمة الكومنترن مع اليابان ، ودعم علاقاته مع إيطاليا ، كما استطاع أن يضم النمسا الى ألمانيا في مارس ١٩٣٨ والسوديت من تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر ١٩٣٨ ، واستطاع أيضا أن يكون ويخلق من ألمانيا دولة قوية عظيمة مرهوبة الجانب في الفترة التي حكمها فيها ... ولكن تطور أهدافه في التوسع عجل بنهايته وجعل الدول الأجنبية تنظر اليه على أنه يمثل خطرا مجسما لاستقلالها وحريتها ، الى أن أقدم على غزو بولندا بعد اتفاقه مع روسيا في أول سبتمبر ١٩٣٩ الأمر الذي أدى الى اشتعال الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا ثم تقسيمها الى مناطق احتلال كما سنرى فيما بعد ..

جمهورية ألمانيا الاتحادية :

وفي ٢٣ مايو ١٩٤٩ أعلنت حكومات كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تكوين جمهورية ألمانيا الاتحادية من مناطق الاحتلال الغربية الثلاث الخاضعة لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على أن تكون عاصمتها مدينة بون بمنطقة الراين .

وقد تضمن دستور تلك الجمهورية أعظم المبادئ التي

تضمنها الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان ، والتعديلات العشر الاولى للدستور الامريكى ، ولائحة الحقوق البريطانية ودستور ويمار ، ووافقت الجمعية التأسيسية البرلمانية على هذا الدستور فى ٨ مايو عام ١٩٤٩ ، كما وافق عليه المندوبون الساميون للبلاد المحتلة فى ١٢ مايو من نفس العام .

وقد نص هذا الدستور على أن يتم اختيار رئيس الجمهورية الفدرالية لفترة خمس سنوات ، على أن يتكون البرلمان من مجلسين الأول يطلق عليه اسم « بندستاج » ويتم انتخابه لفترة أربع سنوات عن طريق انتخابات عامة . كما يتم تعيين المستشار (رئيس الوزراء) بقرار من رئيس الجمهورية ، وذلك بالرغم من أن مجلس البندستاج يحتجز لنفسه حق انتخاب المستشار .

وقد اختارت ألمانيا الاتحادية الاندماج فى تيار السياسة الغربية اذ أنها تتمشى مع مبادئها ومع الاتجاه الفكرى والمصلحة العامة للبلاد ، وعلى هذا الأساس انضمت ألمانيا الاتحادية الى منظمة حلف الاطلنطى فى ٢٦ مايو عام ١٩٥٢ .

وفى عام ١٩٥٦ أصدر البندستاج قانونا بإباحة التسلح القومى فى ألمانيا ، على أن تكون هناك قوات لا تزيد على ١٢ فرقة توضع تحت ادارة القائد الأعلى لقوات المتحالفة التابعة لمنظمة حلف الاطلنطى .

وقد كان هناك اتجاه أتى من جانب الديمقراطيين

الاشتراكيين يشير الى أن الانصواء تحت سياسة التكتل الغربى قد عطل التفاوض لتوحيد ألمانيا ، ولكن قوة هذه الفكرة تلاشت فى يولية عام ١٩٥٩ عندما أعلن خروشوف أن الخط الذى يفصل بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية هو الخط الذى يفصل بين الشيوعية والرأسمالية والذى سوف تدفع عنه روسيا الى النهاية المرة II

وقد تقدمت ألمانيا الاتحادية تقدما يدعو الى الدهشة فى هذه الفترة القصيرة من الزمن ، وكان للمعونة الأمريكية أثر كبير الى حد ما فى هذا التطور السريع ، كما كان لسياسة السوق الحرة التى اتبعها ارهارد وزير اقتصادها أثر أكبر فى الانتعاش الاقتصادى ، وكانت نتيجة ذلك أن تطور الانتاج الصناعى تطورا ضخما ففى عام ١٩٥٣ زاد الانتاج بما يعادل ٥٩٪ عن انتاج عام ١٩٣٦ ، وقد زادت قيمة صادرات ألمانيا الاتحادية من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٦ ثلاثة أضعاف وأخذت فى الزيادة حتى بلغت ٤٨ ضعفا فى عام ١٩٥٩ .

هذا وتشمل جمهورية ألمانيا الاتحادية عشر مقاطعات هي : هامبورج ، وشلزويج هولشتين (وعاصمتها كيل) وسكسونيا السفلى (وعاصمتها هانوفر) وبريمن ، وشمال الراين وستفاليا (وعاصمتها دسلدورف) وبافاريا (وهى أكبر الولايات وعاصمتها مونيخ) ، وبادن ورتمبرج (وعاصمتها ستوتجارت) والراينلاند (أى منطقة الراين وعاصمتها ماينز) ، وهيس (وعاصمتها فيزبادن) ثم السار التى كانت آخر المقاطعات

منظمة الى الجمهورية بعد الاستفتاء الذى تم فى سنة ١٩٥٧
(وعاصمتها ساربروكن) .

أما العاصمة الاتحادية فهى المدينة الجامعية الكبرى فى
الراين .. مدينة بون .
جمهورية ألمانيا الديمقراطية :

وبعد إعلان قيام الجمهورية الاتحادية بقليل ، أعلن
الاتحاد السوفيتى تكوين دولة أطلق عليها اسم جمهورية ألمانيا
الديموقراطية فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٩ ، تشمل منطقة الاحتلال
السوفيتى لشرق ألمانيا على أن تكون عاصمتها برلين الشرقية ،
وقد قام مؤتمر الشعب باختيار مجلس للشعب وأطلق عليه اسم
« فولكسرات » ، وحول هذا المجلس فى ٧ أكتوبر الى برلمان
الشعب المؤقت المكون من مجلسين : مجلس الشعب ويسمى
« فولكسكامير » ومجلس المقاطعات ويطلق عليه اسم
« لاندركامير » وفى ١١ أكتوبر اختار المجلسان رئيس الجمهورية
: رئيس الوزراء .

وتشمل جمهورية ألمانيا الديمقراطية المنطقة الواقعة بين
الالب والادور ، وتضم «رندفبرج وميكلنبرج ومنطقة
ماكسونيا الصناعية وأراضى تورنجيا .

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية فإن ما يفرق من ٣٢٪ من
السكان يعملون فى الزراعة ، وقد تم تجميع جميع المؤسسات
الصناعية الخاصة : وهناك بعض الصناعات الهامة مثل صناعات
النسيج والورق والزجاج وخاصة المعدات . ولا شك أن اقتاجها

قد ارتفع عن المستوى الذى كان قائما فى ١٩٣٦ ، وكان ذلك
نتيجة لمشروع السنوات الخمس ، وتقوم الشركات التجارية
التي تمتلكها الدولة بأعمال التجارة الداخلية ، وتركز صادرات
الجمهورية فى الآلات والمعدات الهندسية والمواد الكيميائية ،
كما أن وارداتها تتركز فى المواد الغذائية والمعدنية والنسيج .

وتنظر الدول الغربية الى ألمانيا الشرقية على أنها أهم دولة
تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى لأنها تمثل النفوذ السوفيتى
العسكرى والسياسى داخل أوروبا .

وقد رفضت الدول الغربية الاعتراف بها كدولة مستقلة
لسببين ، أولهما : أن هذا الاعتراف يقضى على كل أمل فى إعادة
توحيد ألمانيا ، وثانيهما : أن الدول الغربية ترى أنها أحسدى
توابع الاتحاد السوفيتى وخاصة نظرا لاشراف سلطات الاحتلال
السوفيتية المباشر ولهذا السبب فقد أعلن الاتحاد السوفيتى فى
سبتمبر عام ١٩٥٧ - سيادة ألمانيا الشرقية الكاملة بقصد
ادخالها فى أية مفاوضات لتوحيد ألمانيا وهو أمر لم تقبله الدول
الغربية لأن ذلك يعنى اعترافها بوجود دولة ألمانيا الديمقراطية .
ومما هو جدير بالذكر أن الجمهورية العربية المتحدة لم
تعترف بحكومة ألمانيا الديمقراطية ، ولكن نظرا لوجود روابط
اقتصادية بين البلدين فقد اكتفى بافتتاح قنصلية فى القاهرة
وحدها - الألمانية الديمقراطية - ولا توجد قنصلية عربية مماثلة
بعد فى برلين الشرقية أو غيرها .. بل يوجد مكتب تمثيل تجارى
فقط .

المشكلات الألمانية :

وتمثل مسألة توحيد ألمانيا منذ انتهاء الحرب الأخيرة
العنصر الأساسي في السياسة الدولية بين الشرق والغرب في
أوروبا ، فلم تكن هزيمة ألمانيا وإيقاف الحرب نهاية المطاف ووضع
حد للمشاكل الدولية ولكنها كانت في واقع الأمر بداية طريق
نحو مشكلة أوربية جديدة ظهرت بسبب التقسيم الذي طبق
على الأراضي الألمانية دون النظر الى الشكل والحدود الطبيعية
أو التاريخ للشعب الألماني وأراضيه فضلا عما يولده في نفس
البشر من مرارة وخسارة في نفس شعب وجد نفسه بعد اتحاد
مقسم تقسيما تفرضه القوة دون منطق وعقل ، كما وجد بلدانه
وقراه مقسمة الى قسمين منفصلين تماما بالرغم من صلات اللغة
والأصل واتقاربة والتقاليد والعادات وكل ما من شأنه تكوين
الوحدة وتقويتها ..

أما الأراضي الألمانية التي قسمت الى قسمين .. بين الغرب
والشرق فهي كالآتي :

الأراضي	المساحة بالميل المربع	تعداد السكان
غرب ألمانيا (اطلق عليه اسم : جمهورية ألمانيا الاتحادية)	٩٤٠٦٣٤	٤٩٠٨٤٢٠٦٣٤
شرق ألمانيا (اطلق عليه اسم : جمهورية ألمانيا الديمقراطية)	٤٢٠٣٩٢	١٨٠٢٥٩٠٥٢٤

وأما الأراضي التي فقدتها ألمانيا وطرد سكانها الألمان منها ،
فتبين في الجدول التالي :

الأراضي المفقودة	المساحة بالميل المربع	تعداد السكان
الأراضي الواقعة شرقي الأودر نيسة (تسيطر عليها بولندا الآن)	٤٤٠٣١٥	٩٠٣٠٠٠٠٠
الجزء الشمالي من بروسيا الشرقية (تسيطر عليه روسيا)	٦٠١٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
جزء من الأرض إلى هولندا	٢٦	١٣٠٠٠٠
منطقة السار (عادت إلى ألمانيا عام ١٩٥٧)	٩٩١	٩٤٣٠٠٠٠

ألمانيا

بين التقسيم والوحدة

مقدمة :

ترجع فكرة تقسيم ألمانيا الى ٢٢ شهرا بعد بداية الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن هذه الفكرة بداية البحث في تقسيم ألمانيا وإنما سبق ذلك تفكير في اقتطاع أجزاء من أراضيها لصالح بولندا . على أن التفكير الجدى في تقسيم ألمانيا واقتطاع أجزاء منها جاء بعد أن دخلت كل من روسيا والنولايات المتحدة الحرب وأصبح الوضع يتطلب دراسة شاملة للمسائل التى تؤدي الى إضعاف وتحطيم ألمانيا بعد أن ثبت من الحربين العالميتين الأولى والثانية أن الشعب الألماني يعود الى استعادة قواه بسرعة لا يمكن توقعها .

وعند عقد مؤتمر طهران فى نهاية عام ١٩٤٣ كانت الفكرة الأساسية أمام الحلفاء الثلاثة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا هى الطريقة التى يمكن بها إضعاف ألمانيا ، وخرج المجتمعون بنتيجة عامة وهى أنه لى يمكن الوصول الى هذه الطريقة فانه يجب أن يتم تقسيم ألمانيا الى منطقتين أو أكثر مع ضم جزء من أراضيها الى بولندا ، وهذا معناه تغيير التخطيط السياسى للأرضى الألمانية . وبالرغم من فشل مؤتمر طهران فى

الوصول الى قرار حاسم الا أنه اعتبر بداية الطريق أمام خطط الحلفاء فى المستقبل بالنسبة لوضع ألمانيا بعد الحرب . وكان لهذا المؤتمر أثر كبير فى رسم الخطوط العامة لمؤتمرى يالتا وبوتسدام فيما بعد ، واعتبر مشروع روزفلت الذى قدم فى هذا المؤتمر بداية التفكير فى إضعاف قوة ألمانيا عن طريق تحطيم وحدتها . وكان هذا المشروع يتركز فى خلق خمس دويلات ألمانية لها حكومات ذاتية وهى :

- ١ - بروسيا الشرقية .
 - ٢ - هانوفر والجزء الشمالى الغربى من ألمانيا .
 - ٣ - ساكسونى ومنطقة ليبزج ، ودارمشتاد ، وهس كاسيل والقطاع الجنوبى من نهر الراين .
 - ٤ - بافاريا وبادن وورتمبرج .
- هذا مع وضع القسمين التالين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة التى سوف توجد لخلق حكومة عالمية مستقبلا ..
- ٥ - كيل والقناة بما فيها هامبرج .
 - ٦ - منطقتا السار والروهر .

ولكن هذا المشروع لم يؤخذ به بصفة نهائية وإنما اعتبر فاتحة الطريق أمام فكرة التقسيم وإضعاف ألمانيا . وبالرغم من الجهود التى بذلت فى ذلك المؤتمر الا أن عمله انتهى دون الوصول الى قرار حاسم فى هذا الشأن .

مؤتمر يالتا وفكرة التقسيم :

ابتدأ مؤتمر يالتا عمله في ٤ فبراير ١٩٤٥ ، وكانت الأوضاع بدأت تتبلور كما بدأت بوادر الهزيمة تظهر على قوات المحور وذلك امتازت قرارات هذا المؤتمر بأنها كانت تتخذ صفة الجدية والحسم وصفة الشغور بأن ميزان القوى أصبح يميل الى صالح الدول المنحالفة .

وقد كان روزفلت مترددا في بداية الأمر في التدخل بشكل كبير في شئون أوروبا الداخلية ولذلك كان يرى أنه من الصعب أن تبقى القسرات الأمريكية أكثر من سنتين في أوروبا ، وكانت نتيجة هذا الموقف أن وضع أمر اقرار شئون أوروبا في أيدي زعمي الاتحاد السوفيتي وبريطانيا ، واعتبر روزفلت نفسه في بداية الأمر وسيطا بين الدول الأخرى .

وعندما بدأ بحث المسألة الألمانية في الاجتماع الثاني بعد الاجتماع الافتتاحي أبدى ستالين رغبته في مناقشة المسائل التالية :

- ١ - تقسيم ألمانيا على أساس ماتم بحثه في مؤتمر طهران .
- ٢ - اختيار أحد نظامين للحكم في ألمانيا : فاما حكومة مركزية لألمانيا أو حكومات منفصلة لأجزاء ألمانيا المختلفة .
- ٣ - تطبيق مبدأ التسليم دون قيد أو شرط .
- ٤ - نوع التعويضات وقيمتها .

ولكن تشرشل ذكر أن دراسة تقسيم ألمانيا لا يمكن أن تتم في مؤتمر يالتا فقط الذي كان مقصرا أن يعقد لفترة لاتزيد عن

خمسة أوسنة أيام ، لأن التقسيم يجب أن تسبقه دراسة تاريخية واقتصادية مفصلة ، ثم أكد أنه يوافق على مبدأ التقسيم ولكنه قرر أن هناك بعض المسائل قد تم الاتفاق عليها من ناحية المبدأ وهي :

١ - نزع بعض الأراضي من ألمانيا وخاصة تلك التي غزتها القوات الروسية ، على أن تضم هذه الأراضي الى بولندا .

٢ - وضع منطقتي الروهر والسار تحت سيطرة فرنسا أو جعلها مستقلتين أو وضعهما تحت اشراف منظمة دولية لمدة معينة .

٣ - تقسيم بروسيا داخليا .

كما تم الاتفاق على مشروع التسليم وبقي بعد ذلك تقسيم مناطق الاحتلال للاشراف على مناطق ألمانيا .

ومما لاشك فيه أن مؤتمر يالتا يعتبر الرمز الذي حدد نوع سياسة الحلفاء في نهاية فترة الحرب العالمية الثانية وماسوف تتبعه بعد انتهاء الحرب .

مؤتمر بوتسدام واتفاقية تقسيم ألمانيا :

وبعد أن تم دخول قوات الحلفاء برلين قامت سلطات الحلفاء مجتمعة بإخطار الشعب الألماني بقراراتها الاولى التي بحثت في مؤتمر يالتا فأعلن في ٥ يونيو ١٩٤٥ ، أن حدود ألمانيا سوف تعود الى ما كانت عليه في ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ ، وأنها سوف تقسم الى أربع مناطق احتلال ، وأن حكومات كل من

الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وحكومة فرنسا المؤقتة سوف تعين حدود ألمانيا أو أى جزء منها ووضعها بالنسبة للأراضي الألمانية . كما صدر قرار بإنشاء قيادة عامة فى كل منطقة لتتولى السلطات العليا .

وقد اجتمع الحلفاء الثلاثة فى بوتسدام فى ١٧ يونية ١٩٤٥ ، وكان الهدف من عقد المؤتمر هو بحث الوضع الدولى بعد انتهاء الحرب فى أوروبا ، وكان أول المتحدثين هو الرئيس ترومان الذى رأس المؤتمر فقدم مشروعا كانت أهم نقاطه مايلى :

١ - إقامة مجلس من وزراء خارجية الدول المتحالفة لبحث الأوضاع النهائية بعد الحرب .

٢ - رسم سياسة عامة بالنسبة لوضع ألمانيا بعد الحرب .

٣ - تحديد السياسة العامة التى سوف تتبع نحو إيطاليا .

٤ - تنفيذ ما جاء فى قرارات مؤتمر يالطا بالنسبة « للمناطق المتحررة » .

ثم تبعه ستالين مقدما اقتراحا من ثمانى نقاط يهنا منها الآن النقاط الأربع التالية :

١ - تعويض تدفعه ألمانيا ويقدر بعشرة بلايين من الدولارات .

٢ - اشترك السوفييت فى الاشراف على منطقة الروهر .

٣ - الموافقة على تقسيم ألمانيا الى أربعة أقسام على أن

يحتل الاتحاد السوفيتي ٤٠٪ من مساحة الأرض الألمانية كما

جاء فى مشروع اللجنة الاستشارية الأوربية فى يناير ١٩٤٤
والتي حددت خطوط تقسيم مناطق الاحتلال .

٤ - تخطيط السياسة الداخلية فى المنطقة الغربية لألمانيا بنفس الطريقة التى تسير بها المنطقة السوفيتية .

وكان موقف بريطانيا فى ذلك الوقت موقفا سلبيا نتيجة للخسائر الضخمة التى سببتها الحرب لها وانهكت قواها ، ونتيجة لتغيير الحكومة وإحلال أتلى وبين محل تشرشل وايدن بعد سقوط حزب المحافظين وفوز حزب العمال . وكانت الدول المتحاربة الثلاث تعتبر ألمانيا عدوا انهزم تماما ، وما عزز الفكرة احتلال الاتحاد السوفيتي للمنطقة الشرقية من ألمانيا ومطالبته بتحويل منطقة الروهر .

وفى الجلسة الثانية للمؤتمر التى عقدت فى ١٨ يولية تم تكوين مجلس الحلفاء الأعلى للإشراف على ألمانيا ، وفى هذه الجلسة أيضا سأل رئيس وزراء بريطانيا السؤال التالى « ماهى ألمانيا ؟ » ثم اقترح بعد ذلك أنه يجب تحديد ألمانيا على أساس الأراضي التى كانت قائمة قبل الحرب ، وقد أجاب ستالين على هذا السؤال بقوله انه يجب أن يسأل عن « ماذا تبقى من ألمانيا ؟ » وبعد جدال اتفقت كل من روسيا وبريطانيا على الأخذ بوجهة نظر رئيس الولايات المتحدة الخاصة بجعل حدود ألمانيا فى عام ١٩٣٧ هى قاعدة البحث .

وانتهى الأمر الى اتخاذ القرارات التسالية التى أصبحت

أساسا للمنازعات بين الغرب والشرق حتى وقتنا هذا :

(أ) بالنسبة لمناطق الاحتلال :

قسمت ألمانيا (وفقا لتقسيمها في ١٩٣٧) الى أربع مناطق احتلال ومدينة مشتركة الاحتلال هي برلين وهذه المناطق :

١ - الجزء الشرقي من ألمانيا ويحتله الاتحاد السوفيتي ويبلغ ٤٠٪ تقريبا من مساحة ألمانيا ، وهذا القسم يسمى اليوم « جمهورية ألمانيا الديمقراطية » .

٢ - منطقة احتلال بريطانية وتشمل الجزء الشمالي الغربي من ألمانيا .

٣ - منطقة احتلال أمريكية وتشمل الجزء الأوسط من ألمانيا .

٤ - منطقة احتلال فرنسية وتشمل الجزء الجنوبي الغربي من ألمانيا .

وقد تم توحيد هذه المناطق الغربية الثلاث في عام ١٩٤٨ تحت اسم « جمهورية ألمانيا الاتحادية » .

(ب) بالنسبة للمناطق المنوطة للدول المجاورة :

نصت قرارات مؤتمر بوتسدام على أن تبقى الأراضي التي وقعت تحت الإدارة الروسية أو البولندية في الجزء الشرقي من ألمانيا كما هي الى أن يتم تحديد وضعها عند توقيع معاهدة سلام وأصبحت الأراضي النائية موزعة حسب الإدارة التي أشرفت عليها عند انهزام ألمانيا مباشرة كالآتي :

١ - تبقى إدارة الاتحاد السوفيتي على الجزء الشمالي من بروسيا الشرقية حول منطقة كوينزبرج على أن يحدد الوضع النهائي لها في مفاوضات السلم المقبلة .

٢ - يبقى الجزء الشرقي من ألمانيا الواقع وراء الأودر نية الغربي وداننرج تحت الإدارة البولندية الى أن يتم الوضع النهائي لهذه الأراضي في معاهدة السلم أيضا .
(ج) مدينة يحتلها الحلفاء الأربع :

نصت القرارات على تقسيم مدينة برلين الى أربع قطاعات :

١ - القطاع الشرقي ويحتله الاتحاد السوفيتي .
٢ - القطاعات الغربية الثلاثة وتحتلها الدول الغربية الثلاثة : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

واستمر هذا الوضع حتى الآن وسنرى في فصل تال التطورات الخاصة بوضع هذه المدينة .

وبهذا اعتبرت قرارات مؤتمر بوتسدام الأساس الأول لتنظيم احتلال وتقسيم ألمانيا بعد الحرب ، الأمر الذي خلق المشاكل المستمرة التي كادت تؤدي الى قيام حرب عالمية ثالثة أكثر من مرة ..

التطورات التي نشأت بعد تقسيم ألمانيا حتى عام ١٩٤٩ :
ولم يكن في تقدير الغرب أن اتفاق عام ١٩٤٥ على تنفيذ وتطبيق قرارات مؤتمر بوتسدام الخاصة بتقسيم ألمانيا الى مناطق سوفيتية وأخرى غربية سيخلق بعد مدة نظامين سياسيين

واقتصاديين مختلفين .. ولذلك قدم جيمس بيرنز وزير خارجية الولايات المتحدة في فبراير ١٩٤٦ مشروع معاهدة بين الدول الأربع الكبرى الى وزراء خارجية كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا يتم بمقتضاه السيطرة والاشراف على نزع سلاح ألمانيا لمدة ٢٥ عاما ، ولكن مولوتوف طالب بسد هذه الفترة الى ٤٠ عاما فوافق بيرنز . كما اقترح الأخير :

١ - تحويل روسيا بما يساوي ١٠ بليون دولار من الصناعات الألمانية .

٢ - اشتراك السوفييت في الاشراف على منطقة الروهر .

٣ - تخطيط السياسة الداخلية في المنطقة الغربية من ألمانيا نفس الطريقة التي تسير بها المنطقة السوفيتية ، وقد استخدم تعظ Democratization أى تطبيق النظام الديموقراطي .

وسبارت الظروف السياسية في مجراها الطبيعي المرسوم بالنسبة لوضع ألمانيا الى أن ثبت مشروع اصدار العملة في عام ١٩٤٨ فرفض الاتحاد السوفيتي أن تكون العملة التي يصدرها شك ألمانيا الغربية هي العملة السائدة في المنطقة السوفيتية وما زاد من حدة الانفصال والنزاع هو رفض الدول التي وقعت تحت الادارة السوفيتية قبول مشروع مارشال الخاص باعادة تعمير أوروبا بعد الحرب ، ونتيجة لهذا الموقف وللحصار الذي فرضته السلطات السوفيتية على برلين عام ١٩٤٨ - (رفع عام ١٩٤٩) - تكفل المندوبون الإداريون للدول الغربية وقاموا

بتوحيد المناطق الغربية الثلاث في منطقة واحدة ، وصدر في ٢٣ مايو ١٩٤٩ بناء على ذلك ماسى بالقانون الأساسى لجمهورية ألمانيا الاتحادية الذي تم بمقتضاه توحيد مناطق الاحتلال الغربية الثلاث تحت اسم « الجمهورية الألمانية الاتحادية »

وقبل هذا التاريخ بأسبوعين اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع في باريس ، واقترح « دين اتشستون » وزير خارجية الولايات المتحدة تطبيق المقترحات الثلاثة التالية التي قدمها في مؤتمر بوتسدام ورفضها في ذلك الحين : أن يقوم الاتحاد السوفيتي بالاشتراك في اللجنة العليا للحلفاء ، وعدم تطبيق الحقوق الممنوحة لقوات الاحتلال بطريقة تجد من ممارسة ألمانيا بحريتها ، وأن تمنح ألمانيا فرصة للتحالف مع الدول تحالفا سليما لأهداف سياسية واقتصادية مع استبعاد الأهداف العسكرية ولكن فيشنسكى الذي كان يمثل الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت رفض قبول هذه الاقتراحات ، وكان هذا الرفض سببا قويا لدفع الدول الغربية الثلاث الى تركيز قواها جميعا لوضع القانون الأساسى وتكوين ماسى اليوم بالجمهورية الاتحادية الألمانية .

وما لاشك فيه أن هذا الموقف من جانب الاتحاد السوفيتي والاجراءات التي اتبعتها الجانب الغربى قد تسببت بفتنكل فلموس في خلق فرق واضح تماما بين مناطق الاحتلال وقد كان فشل مؤتمر باريس سببا في ظهور الخلاف الكبير بين

السياسة الغربية والسياسة السوفيتية . وكان الاجراء الذي تم بتوحيد المناطق الغربية سببا دعا مولوتوف الى القول بأن الخطوة الانجلو - أمريكية تهدف الى اقامة الجزء الغربي من ألمانيا أساسا لتوسيع النفوذ الاستعماري : الانجلو - أمريكي ، الأمر الذي لم يحدث في الواقع .. إذ كان ما حدث فعلا هو خطوة نحو ايجاد وحدة ألمانية ..

المحاولات الأولى لاعادة توحيد ألمانيا :

ثم بدأ الصراع وبدأت حركة الانفصال بين شقي ألمانيا تبلور وتظهر منذ عام ١٩٤٨ ، ووضعت السياسة التي كانت تهدف اليها كل دولة من دول الاحتلال بالنسبة لألمانيا والتي كانت تتركز فيما يلي :

(أ) بالنسبة للدول الغربية الثلاث : كانت تهدف الى الإبقاء على ألمانيا ضمن النفوذ والنطاق الغربي ، وكانت تحاول بث الروح الغربية فيها على أساس الديمقراطية الحرة تمهيدا للوحدة .

(ب) أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي : فإنه كان يهدف الى تطبيق الديمقراطية السوفيتية Sovietization Democratization كما كان يهدف - كما ذكر في كثير من رسائله - الى ضرورة عدم تمكن ألمانيا من القوة حتى لا تتغلب عليها الروح العسكرية وتذهب روسيا ثانية ضحية لها .

وتطورت الظروف بعد ذلك فأصبح انقسام ألمانيا والحواجز

السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي فرضت سببا كبيرا في تباين وجهات النظر وفي اشتداد الصراع بين المعسكرين وأصبحت نقطة الصراع والنزاع في أوروبا .

وفي ٤ أكتوبر ١٩٥١ وجهت حكومة ألمانيا الاتحادية مذكرة الى حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تطلب منها التدخل للعمل على توحيد ألمانيا كما كانت في عام ١٩٣٧ ، وبناء على هذه المذكرة قامت الحكومات الثلاث بعرض هذه المسألة على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت منعقدة في باريس في ذلك التاريخ . وفي ١٩ ديسمبر من نفس العام اتخذت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٤٥ صوتا ضد ٦ أصوات وامتناع ٨ عن التصويت يقضى بتكوين « لجنة للبحث في اجراء انتخابات حرة في كل ألمانيا » وكونت اللجنة ووصلت الى ألمانيا في مارس ١٩٥٢ ، وقامت باجراء بعض المباحثات والدراسات ولكنها لم تستطع اتمام مهمتها نظرا لصعوبة دخولها ألمانيا الشرقية .

وفي بداية أغسطس التقى أعضاء اللجنة في جنيف وقرروا تأجيل مهمة اللجنة الى أجل غير مسمى نظرا للصعوبات التي لاقتها في جمع المعلومات المطلوبة وفي الاتفاق مع حكومة ألمانيا الديمقراطية .

وفي مارس ١٩٥٢ قدمت حكومة الاتحاد السوفيتي مذكرة الى حكومات الغرب الثلاث رسمت فيها مشروع معاهدة السلام مع ألمانيا وكان يشمل النقاط التالية :

١ - توحيد ألمانيا مع نزع سلاحها حتى يمكن ضمانها كدولة محبة للسلام .

٢ - إقامة نظام ديمقراطي في دولة متحدة بما يضمن حق مساواة بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية وعدم امتصاص الأولى داخل التكوين الغربي .

٣ - سحب جميع القوات الأجنبية من ألمانيا على شرط أن تبعد ألمانيا عن التكتلات العسكرية .

٤ - ضمان قيام الحقوق الأساسية للحريات في ألمانيا بعيدا عن المؤثرات الخارجية وقد رفضت حكومة ألمانيا الاتحادية وحكومات الغرب الثلاث هذا المشروع على أساس أنه محاولة من جانب السوفييت لعزل ألمانيا عن دول العالم وإضعافها حتى يسهل عليها ابتلاعها بعد ذلك .

وفي الفترة من ٢٥ يناير الى ١٨ فبراير ١٩٥٤ اجتمع مجلس الحلفاء الخاص بالاشراف على قطاعي برلين لبحث مسألة إعادة توحيد ألمانيا ولكنه لم يستطع التوصل الى اتفاق مقبول، ولم تكن مقترحات الاتحاد السوفيتي تخرج عن مطولة ابعاد ألمانيا بشقيها ، عن التكتل الدولي وعن محاولة نزع سلاحها ، بينما كان الغرب يحاول فتح الفرصة أمام ألمانيا لاختيار الطريق الذي ترقضه ورسم السياسة التي تلائمها طالما لا تعارض مع

السلام العالمي وطالما أنها سوف تصبح دولة حرة مستقلة ومتحدة .

مؤتمر جنيف ومسألة توحيد ألمانيا - عام ١٩٥٥

تم أجرت عدة محاولات ومشاورات قبل عقد مؤتمر الأقطاب في جنيف في يولييه ١٩٥٥ انتهت بوضع الخطوط الرئيسية للمناقشات التي دارت في هذا المؤتمر وكانت تتركز حول :

- ١ - مسألة نزع السلاح .
- ٢ - مسألة إعادة توحيد ألمانيا
- ٣ - مشاكل الشرق الأوسط والأقصى
- ٤ - مسألة السلام العالمي والعلاقات بين الشرق والغرب وبعض المشاكل الأخرى

وبالرغم من أن نصيب امكانية إعادة توحيد ألمانيا من هذه المناقشات كان كبيرا فإن المناقشات دارت بين الأقطاب الاربعة وانتهت بتحويل هذه المشكلة الى مؤتمر وزراء الخارجية لدراستها واصدار التوصيات بشأنها ، ولكن الجهود والمحاولات فشلت نظرا لتباين وجهات النظر التي لم تتحول كثيرا عما سبق ذكره . وقد أصدر المؤتمر بعد انتهائه بيانا يعتبر وثيقة رسمية لامكانية إعادة توحيد ألمانيا يتضمن مايلي :

« إن رؤساء الحكومات - بصفتهم مسئولين عن اقرار

المسألة للألمانية وإعادة توحيد ألمانيا - قد اتفقوا على أن اقرار
المسألة الألمانية وإعادة توحيد ألمانيا عن طريق اجراء انتخابات
حرة هي الوسيلة الوحيدة التي تتشى مع المصالح القومية
للتعب الألماني ومن أجل الأمن الأوربي ، وبالرغم من أن مؤتمر
جنيف لم يؤت ثمارا فعلية وسريعة بالنسبة لمسألة إعادة توحيد
ألمانيا إلا أنه اعتبر خطوة جدية وأساسية نحو إيجاد تعاهات
حل هذه المشكلة . ومحاولة كبيرة لفتح الباب أمام المطالبة
بإعادة هذه الوحدة .

اثنتا عشرة نقطة في مذكرة الغرب

واستمر الوضع بعد مؤتمر جنيف في محاولات يائسة
لتقريب وجهات النظر لحل مسألة التوحيد دون تغير إلى أن
تكررت الحرب السياسي العالمي عندما أعلنت أمريكا وبريطانيا
وفرنسا وألمانيا أنها مستعدة للبحث مع روسيا في توحيد ألمانيا
وعقد معاهدة للأمن الأوربي في أي وقت تلوح فيه فرصة
حقيقية لإصابة التقدم في هذا المضمار ورفضت الدول الأربع
حياد ألمانيا ثمنا لتوحيدها ، وأصررت على أن يكون من حق
ألمانيا بعد التوحيد البقاء في نظام الدفاع الغربي إذا شاءت ذلك
وقد تضمن البيان اثنتي عشرة نقطة هي :

١ - يجب أن يكون لألمانيا الحق في اختيار نوع حكومتها

٢ - العمل على توحيد ألمانيا هو مسئولية أمريكا

وبريطانيا وفرنسا وروسيا بالتعاون النعال مع الألمان .
٣ - الوحدة ضرورة لتخفيف التوتر الدولي وضمان
السلام .

٤ - يجب أن تتألف حكومة ألمانيا بالانتخابات في
الشرطين .

٥ - لا يمكن تأليف حكومة ألمانية سوى عن طريق برلمان
الحكومة الموحدة المنتخبة .

٦ - لا يمكن وضع ألمانيا على الحياد ، ويجب أن يكون
لها الحق في الانضمام إلى الأحلاف .

٧ - إذا تم توحيد ألمانيا فإن مصالح الأمن الخاص
بجاراتها سيكون موضع اعتبار وحماية وفقا لما وعدت به الدول
القريبة في مؤتمر جنيف عام ١٩٥٥ .

٨ - لا تصر الدول القريبة على عضوية ألمانيا في حلف
الأطلنطي ، وإنما تصر على أن يكون لها حق تقرير البقاء في
العضوية .

٩ - إذا انضمت حكومة ألمانيا بعد توحيدها لحلف
الأطلنطي ، فإن دول الغرب ستكون مستعدة لإعطاء السوفييت
وغيرهم من دول أوربا تأكيدات في نطاق نظام الأمن الأوربي .

١٠ - وجود حلف الأطلنطي لا يمكن أن يكون موضوع
مفاوضات مع الاتحاد السوفييتي .

١١ - لن تعقد دول الغرب اتفاقا لنزع السلاح من شأنه عرقلة الوحدة الألمانية ومنعها ، اذ يجب تحقيق الوحدة قبل عقد الاتفاق الشامل على نزع السلاح .

١٢ - كل التدابير الخاصة بنزع السلاح والتي نهم أوروبا يجب أن تقرها هذه الدول الأوروبية صاحبة الشأن ، ويجب أن يكون توحيد ألمانيا موضع الاعتبار فيها .

وكان لهذه المذكرة الوقع الشديد لدى الاتحاد السوفيتي مما دعا خروشوف الى أن يعلن في ١٩ أغسطس تحذيرا الى الولايات المتحدة بأنها ستعرض لخطر الهجوم بالقذائف الذرية اذا نشبت الحرب بسبب ألمانيا ، ووصف اقتراحات الغرب المعروضة في مذكرة الائتلى عشرة نقطة الخاصة بتوحيد ألمانيا على أساس اجراء انتخابات حرة بأنها نفاق ، وطالب بخفض القوات المسلحة بألمانيا وازالة القواعد الغربية منها .

وأعلن وزير خارجية الاتحاد السوفيتي أن المذكرة تدور حول نفس المسائل والمقترحات التي قدمها الغرب في مؤتمر جنيف ، وهي تهدف في الواقع الى توسيع الاحتكارات والتوسع العسكري الغربي في ألمانيا لكي تدخل كل ألمانيا بعد إعادة الوحدة ضمن حلف الأطلنطي ، وحمل الوزير السوفيتي الدول الغربية مسؤولية الوضع في ألمانيا وبأنها جميعها مسؤولة عن حماية الدول المجاورة من تهديدات ألمانيا لها أو للسلام العالمي .

ثم بدأ يسرد رأى الحكومة السوفيتية في المذكرة المقدمة سابقا ، ويتلخص الرأى فيما يلى :

١ - ان سياسة الدول الغربية لاتسمح بتطبيق السياسة المتفق عليها بين الدول المتحالفة وهي الخاصة بنزع سلاح ألمانيا وتطبيق النظام الديمقراطي فيها حسبما تفهمه روسيا .

٢ - ان الاتحاد السوفيتي على استعداد في أية لحظة لبحث خلق شعب ألماني متحد تسوده الديمقراطية ويعمل من أجل السلام العالمي .

٣ - ان حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ترفض الدخول في مفاوضات مع حكومة ألمانيا الديمقراطية لبحث مسألة إعادة التوحيد ، وهي تفضل أن تحدث عن مسألة إعادة التوحيد مع دول ليست ألمانية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وعلى هذا الأساس فان حكام ألمانيا الاتحادية يشعرون بالولاء لهذه الدول الغربية أكثر من شعورهم بالولاء للشعب الألماني !! وعلى ذلك فلن يمكن حل مشكلة إعادة الوحدة بعيدا عن الشعب الألماني عن طريق هذه الدول التي ترفض اقامة انتخابات عامة حرة لكل ألمانيا .

٤ - ان السياسة التي تتبعها الدول الغربية وحكومة ألمانيا الاتحادية في ألمانيا الاتحادية والتي تهدف الى ادماج دولة مسالمة مثل ألمانيا الديمقراطية تحت لوائها تدخل نطاق حلف الأطلنطي ، ويجب أن ينظر اليها على أساس أنها غير واقعية

وأنها سوف تؤدي الى حرب أهلية في كل ألمانيا نتيجة لاختلاف
النظرة الى مثل هذا الوضع .

وبهذا الرد وضع الاتحاد السوفيتي خطوط عريضة
لاستحالة الاتفاق على حل مشكلة إعادة التوحيد بين شقي
ألمانيا على الأسس التي رسمتها المقترحات الغربية أو التي
اقترحتها الاتحاد السوفيتي نفسه وسبقت له الموافقة عليها .

اقترح الاتحاد السوفيتي تكوين اتحاد كونفدرالي (١)
بين شقي ألمانيا .

ثم سلم وزير خارجية روسيا أندريه جروميكو الى صغير
ألمانيا الاتحادية في روسيا مذكرة في ٧ سبتمبر ١٩٥٧ ردا على
مذكرة ألمانيا الاتحادية التي قدمت في ٢٠ مايو ١٩٥٧ . وقد
بدأت المذكرة السوفيتية بشرح المحاولات التي قام بها الاتحاد

(١) يوجد نوعان من الاتحاد : الأول هو الاتحاد الفيدرالي
ويكون النظام فيه قائما على أساس وجود حكومة فيدرالية ترسم
السياسة العامة للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية أو عسكرية
أو مالية وقراراتها ملزمة لجميع اقسام الاتحاد مثل الولايات
المتحدة وألمانيا الاتحادية أما الاتحاد الكونفدرالي فهو نوع من
الاتحاد تكون فيه صفة الاستقلال التام غالبة . ويكون لكل قسم
حكومة خاصة ترسم السياسة العامة والخاصة لهذا القسم .
ويكون اختصاص الحكومة الكونفدرالية هو وضع تخطيط عام
للسياسة الخارجية العامة والشئون الحربية كما هو الحال بين
الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المغربية .

السوفيتي من مؤتمر بونستادام حتى ١٩٥٢ لاقامة وحدة ألمانية
على أسس سياسية واقتصادية ، ادعى أن الجمهورية الاتحادية
الألمانية بمعاونة أعضاء منظمة حلف الأطلسي تهدف الى إعادة
العسكرية الى ألمانيا وزيادة الاستعدادات لرفع قوة وقدرة
القوات العسكرية الضاربة . ثم تدرجت المذكرة الى الحديث
عن ادخال الأسلحة النووية في ألمانيا الاتحادية فوصفتها بأنها
محاولة مادية لإعادة الروح العسكرية الى ألمانيا ، وأن هذا
الاجراء يعنى ادماج ألمانيا الاتحادية في معسكر حلف
الأطلسي بدرجة تؤدي الى زيادة خطورة الوضع السياسي العام
في القارة الأوروبية . وأكدت المذكرة أن ماتطلبه ألمانيا الاتحادية
من اجراء انتخابات في كل أنحاء ألمانيا يعتبر محاولة من جانبها
لامتصاص أول دولة مسالمة في تاريخ الشعب الألماني (ألمانيا
الديموقراطية) ، وبهذا الوضع تحاول حكومة ألمانيا الاتحادية
تقديم ، الحقائق على أساس أن إعادة توحيد ألمانيا سوف يتم
بواسطة الدول الغربية فقط ولكن لن يكون هناك اتفاق حول
هذه المسألة الا بالاتفاق بين دولتي ألمانيا ، والطريق الوحيد
لإعادة التوحيد هو المفاوضات بين كل من جمهورية ألمانيا
الديموقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

وكانت حكومة ألمانيا الديمقراطية قد قدمت مذكرة في
٢٧ يولية ١٩٥٧ الى الاتحاد السوفيتي وضمت فيها فكرة تكوين
اتحاد كونفدرالي بين شطري ألمانيا وهو عبارة عن اتحاد تتفق

عليه دولتا ألمانيا المستقلتان لرسم سياسة مشتركة بالنسبة
للمسائل الهامة التي تخص الحياة القومية للشعب الألماني بوجه
عام مثل الموضوعات التالية :

١ - تحريم انتاج ووضع القنابل والأسلحة النووية
الأخرى في الأراضي الألمانية وتحريم أى نوع من الدعاية يكون
في صالح الحرب النووية .

٢ - انسحاب دولتي ألمانيا المستقلتين من حلفي الأطلسي
ووارسو ، وفرض رقابة على القوات المسلحة .

٣ - توجيه نداء مشترك أو فردي الى الدول الأربع
لسحب قواتها من ألمانيا تدريجيا وبأسرع وقت ممكن .

وقد أكدت حكومة ألمانيا الديمقراطية أن الموافقة على
هذه الشروط الثلاثة سوف تؤدي الى خلق اتحاد كوتهدراالى
الماني ، وأن الامكانيات سوف تتوفر لتوحيد ألمانيا عن طريق
هذا النوع من الاتحاد الكوتهدراالى .

والواضح من هذا المشروع الذي اقترحه ألمانيا
الديموقراطية وقدمته عن طريق الاتحاد السوفييتي أنه يمثل
رغبة الاتحاد السوفييتي في عدم تنفيذ إعادة توحيد ألمانيا بطريق
اجراء انتخابات عامة حرة في شطري ألمانيا ، اذ أن الهدف الذي
رسمته المذكورة من وراء الاتحاد الكوتهدراالى لم يتعد المطالب
التي يسمى الاتحاد السوفييتي الى تحقيقها في تلك المنطقة .

ولذلك رفضت حكومة ألمانيا الاتحادية مشروع تكوين
ألمانيا الكوتهدراالية في مذكرة أرسلتها الى الاتحاد السوفييتي
في يناير ١٩٥٨ ، وطالبت باجراء انتخابات حرة لألمانيا بشقيها ..

مشروع رباكي واقتراحات السوفييت :

وفي ديسمبر ١٩٥٧ قدم ميسيو «رباكي» رئيس وزراء بولندا
مشروعاً اقترح فيه انشاء منطقة منزوعة من السلاح النووى في
وسط أوروبا تضم ألمانيا بشقيها الشرقى والغربى .

وقد قام بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي في
ذلك الوقت بتأييد اقتراح رباكي والتحدث عن مسألة الاتحاد
الكوتهدراالى بين قسمي ألمانيا وعضوية ألمانيا الاتحادية في حلف
الأطلسي ، فأرسل مذكرة الى الحكومات الأعضاء في حلف
الأطلسي جميعا وحكومة سويسرا والأمم المتحدة ، وقد جاء في
هذه المذكرة بعض الموضوعات أهمها :

١ - بالنسبة لمقترحات رباكي الخاصة باقامة منطقة حرة
منزوعة السلاح النووى وسط أوروبا ، قالت المذكرة ان حكومات
كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية قد وافقت
على الانضمام الى مثل هذه المنطقة بشرط أن ترفض حكومة
ألمانيا الاتحادية اقامة منطقة للأسلحة النووية في أراضيها ، أى
أن تنفيذ اقتراح اقامة منطقة منزوعة السلاح يتوقف على قبول
حكومة ألمانيا الاتحادية له . كما أكدت المذكرة أنه من غير
المحتمل أن يوجه هجوم ذرى ضد هذه الدول المحايدة والتي

لا تستخدم أراضيها كعاصمة للأسلحة النووية . وذكرت أن الدول الكبرى سوف تقوم بحماية وتقوية هذا النوع من الحياد الذرى للدول المنتمية الى هذه المنطقة الحرة المتروكة للأسلحة النووية عن طريق ضمانات دولية .

٢ - سوف يؤدي توقيع اتفاق عدم اعتداء بين دول حلف الأطلسي ووارسو الى تحول ملموس في الموقف الدولي نحو الهدوء والسلام . وقد قالت المذكورة أن الجميع يعرفون أن حكومة ألمانيا الاتحادية قد أعلنت عند توقيع اتفاقية باريس عام ١٩٥٤ أنها ملتزمة بعدم استخدام القوة لتغيير الأوضاع الحالية بالوسائل السلية ، ولذلك فلا يوجد أي مانع أمام حكومة ألمانيا الاتحادية لتوقيع اتفاق عدم الاعتداء بين حلفي الأطلسي ووارسو (١) .

١ - تم تكوين حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩ بعد التطورات السببية التي حوت بعد - بعد - الى معسكرين : المعسكر الشرقي رغم الاتحاد السوفيتي والدول التي تدور في ملكه . والمعسكر الغربي يضم الولايات المتحدة وجميع دول أوروبا الغربية وتركيا وبعض البلدان الأخرى في آسيا وأفريقيا ودول أمريكا اللاتينية ، وقد شمت منظمة حلف شمال الأطلسي نشر دول أوروبا بالإضافة الى الولايات المتحدة وكندا وهي : بلجيكا . والدنمارك . وفرنسا . وبريطانيا . واسلاند . وإيطاليا . ونكسمبورج . وهولندا . والنرويج . وألمانيا الغربية . ونيونان . وتركيا . والولايات المتحدة . وكندا . وذلك بالإضافة الى ارتباط إسبانيا باتفاقية عسكرية سالتة مع الولايات المتحدة =

٣ - أنه يتم بحث مسألة تخفيض التسلح وسحب القوات الأجنبية من أراضي الدول المشتركة في حلفي الأطلسي ووارسو ، وذلك بالإضافة الى حل جميع القواعد العسكرية في البلدان الأجنبية .

٤ - طلبت المذكرة وقف حرب الدعاية التي تشنها حكومة ألمانيا الاتحادية ضد الاتحاد السوفيتي .

٥ - أن الحل لوحيد لمشكلة توحيد الشعب الألماني - مع ملاحظة استبعاد القوة - هو الاتفاق بين دولتي ألمانيا على أساس الاعتراف باستمرار المحافظة على المصالح الخاصة

- وهو يعتبر ارتباطا غير مباشر مع حلف الأطلسي وكان الهدف الاساسي الذي انشئت من أجله هذه المنظمة هو أن تقوم الولايات المتحدة بمساعدة الدول الأوروبية الحليفة لها عسكريا حتى تستطيع أن تقف في وجه الخطر السوفيتي التوسعي . وكذلك ضمان التفوق والسيطرة الغربية على المحيط الأطلسي نفسه . ورأت روسيا أن هذا التكتل الغربي والتجهيزات العسكرية والقواعد العسكرية داخل دول أوروبا تعتبر تهديدا مباشرا لسلامة أراضيها ، ورأت أن وجود أجهزة المخابرات والدعاية الخاصة بمنظمة حلف الأطلسي يعتبر تهديدا أكثر خطورة لها فانشأت « منظمة حلف وارسو » عام ١٩٥٢ كاجراء مضاد وضمت اليها جميع دول الكتلة السوفيتية في أوروبا الشرقية ، وهدفه تنظيم القوى العسكرية للدول الشيوعية لمواجهة خطر القواعد العسكرية والقوة الحربية لمنظمة حلف شمال الأطلسي . وهذه الدول هي : روسيا وألمانيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا .

وسوف يؤدي هذا الى اقامة اتحاد كونفدرالى المانى يضم
شرق ألمانيا وغربها .

وقد رد مستشار ألمانيا الاتحادية أديناور على هذه المذكرة
بأخرى في ٢٠ يناير ١٩٥٨ رفض فيها اقتراح حكومة الاتحاد
السوفيتى وحكومة ألمانيا الديمقراطية بقيام اتحاد كونفدرالى
بين شتى ألمانيا . وكانت هذه المذكرة تتضمن النقاط التالية :

١ - أن منظمة حلف الأطلسى قد أنشئت لضمان حرية
وأمن أعضائها من الدول ، اذ تقوم بحفظ السلام فى أوروبا وفى
العالم أجمع ، وأنها قائمة على مبادئ الأمم المتحدة التى تمنع
قيام أى اعتداء ضد الدول .

٢ - أن جمهورية ألمانيا الاتحادية هى الدولة الوحيدة ذات
السيادة التى أعلنت عدم تأييدها لانتاج الأسلحة النووية ، وأن
الوضع الذى أوضحه بولجسانين فى مذكرته من أن الحرب
الذرية لا تعرف حدودا جغرافية هو تعبير سليم فى الواقع اذ
أنه لن يمكن ضمان حماية البلدان المنزوعة السلاح من
خطر الهجوم الذرى .

٣ - أما بالنسبة لتوحيد ألمانيا فقد اقتبس أديناور فى
مذكرته ماورد فى قرارات مؤتمر جنيف الذى عقد فى عام
١٩٥٥ وهى « أن رؤساء الحكومات بصفتهم مسئولين عن
اقرار المسألة الالمانية ، واعادة توحيد ألمانيا عن طريق اجراء
انتخابات حرة هى الوسيلة الوحيدة التى تنشئ مع المصالح

القومية للشعب الالمانى ، ومن أجل الأمن الأوروبى » وعلى ذلك
فإن الاقتراح الخاص باقامة اتحاد كونفدرالى بين شتى ألمانيا
اقتراح يستحيل تنفيذه .

٦ - وبهذه المذكرة رسمت حكومة ألمانيا الاتحادية خطا
عاما بالنسبة لمشروع ريباكى وبالنسبة للاتحاد الكونفدرالى
وهو الرفض التام لحياد ألمانيا من ناحية التسليح على أساس أن
ذلك يضعف ألمانيا أمام أطماع الاتحاد السوفيتى ، والرفض
الشامل لمشروع اقامة اتحاد كونفدرالى على أساس أنه لا يمثل
اتحاد شعب بقدر ما يمثل محاولة لتخطيط السياسة العامة
لألمانيا الاتحادية ووقف مطالباتها بتوحيد شعب شتى ألمانيا
الشرقية والغربية .

طلب انشاء لجنة الدول الأربع الكبرى :

(١) مذكرة حكومة ألمانية الاتحادية

أرسلت حكومة ألمانيا الفدرالية مذكرات متشابهة الى كل
من الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى
٩ ديسمبر ١٩٥٨ تعلن فيها أن مجلس نواب ألمانيا الفدرالية
« بند ستاج » اتخذ قرارا بأغلبية مطلقة فى يولية ١٩٥٨ ووافق
عليه مجلس الشيوخ « بند سرات » فى ١٨ يولية ينص على
ما يلى : « لكى يمكن تنفيذ الوحدة الألمانية يجب على الحكومة
الفدرالية أن تطلب من الدول الأربع الكبرى بريطانيا وفرنسا
والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أن تكون « مجموعة

الدول الأربع الكبرى » في مؤتمر دولي يعقد في المستقبل أو في أي وقت آخر (على أن تكون على مستوى وزراء الخارجية على الأقل) وذلك بقصد اعداد مقترحات مشتركة لحل المشكلة الألمانية » وقد أيدت الحكومة الفدرالية هذا القرار في مذكرتها وأعلنت أنها تأمل أن تقوم هذه « المجموعة » ببحث مختلف المقترحات الخاصة باقامة الوحدة الألمانية ولاعداد الخطوات الاولى اللازمة لاجراء المفاوضات النهائية التي تعقد في المستقبل.

(ب) مذكرة الاتحاد السوفيتي المضادة .

وفي ١٨ سبتمبر من نفس العام أعلن الاتحاد السوفيتي أنه أرسل مذكرات الى حكومات كل من جمهورية ألمانيا الفدرالية وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية رفض فيها الاقتراح الخاص بتكوين « مجموعة الدول الأربع الكبرى » ومطالب بانشاء « لجنة » بدلا من مجموعة يطلق عليها اسم « لجنة الدول الأربع الكبرى » والملاحظ أن كلمة مجموعة يفهم منها انها مكونة للدراسة والتشاور وهو نفس الوضع الذي تقترحه ألمانيا الاتحادية ، أما فكرة اقامة اللجنة التي يقترحها الاتحاد السوفيتي فالهدف منها تخطيط ورسم واصدار قرارات أو توصيات . وقد تضمنت مذكرة الاتحاد السوفيتي النقاط التالية :

١ - أن حكومة ألمانيا الديمقراطية قد أرسلت مذكرة الى الاتحاد السوفيتي تعبر فيها عن قلقها من التأخر في الوصول الى اتفاقية سلام مع ألمانيا مع اقتراحها بتكوين لجنة تضم ممثلين عن كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على أن يكون عملها هو التشاور حول اعداد معاهدة سلام في بداية الأمر .

٢ - قامت حكومة ألمانيا الديمقراطية باخطار الاتحاد السوفيتي بأنها قررت بذل مجهودات جديدة لخلق سياسة ألمانية مشتركة خاصة بالمسائل المقترحة للحكومة الألمانية الفدرالية والتي على أساسها يجب أن يتم تكوين لجنة من ممثلي دولتي ألمانيا الشرقية والغربية على أن تقوم هذه اللجنة بدراسة المسائل الخاصة بالدولتين والتي تهتم كل منهما وأهمها اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة وحدة ألمانيا القومية على أساس ديمقراطي ومن أجل السلام .

٣ - أكد الاتحاد السوفيتي أن توقيع معاهدة سلام هو الطريق السليم في الوقت الحالي لاقرار جميع المشاكل الألمانية، كما أكد أن هذه المعاهدة سوف تعجل بسحب جميع القوات الأجنبية من الأراضي الألمانية وسوف تحمي ألمانيا من التدخل الأجنبي ، وأن معاهدة سلام سوف ترسم الوضع العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يهدف الى تنمية وتطوير الحالة في ألمانيا وذلك من أجل فتح مستقبل مزدهر جديد أمام الشعب

الألماني ، وسوف يؤدي ذلك إلى رسم سياسة مشتركة يكون لها أثر على وحدة ألمانيا وذلك نظرا لأن دولتي ألمانيا الشرقية والغربية ستشتركان في توقيع هذه المعاهدة .

٢ - أعلن الاتحاد السوفييتي في هذه المذكرة أنه يؤكد أن إعادة توحيد ألمانيا هي مسألة داخلية بحثة تخص الشعب الألماني ، وإن نقل اختصاص بحث هذه المسألة إلى الدول الأربع الكبرى يجعل البحث غير ذي موضوع . ولن يمكن الوصول إلى نتائج حاسمة بشأنه .

ولملاحظ هنا أن الاتحاد السوفييتي لم يخرج في هذه المذكرة عما سبق تقريره في المذكرات السابقة من طلبه إجراء مفاوضات بين ألمانيا الشرقية والغربية لأقامة اتحاد كونفدرالي ، والشئ الجديد هنا أنه طالب بتكوين لجنة من الدول الأربع الكبرى لبحث مسألة توقيع معاهدة السلام . وهذا أمر يدعو إلى كثير من التساؤل عن كيفية توقيع معاهدة سلام دون أن يكون لألمانيا حكومة موحدة توقع الاتفاقية باسم شعب ألمانيا المتحدة .

(ج) مذكرات دول الغرب للاتحاد السوفييتي :

تم إرسال الحكومات الغربية الثلاث أمريكا وبريطانيا وفرنسا مذكرات متشابهة في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨ إلى الاتحاد السوفييتي وحكومة ألمانيا الفدرالية ترفض فيها فكرة جمهورية ألمانيا الديمقراطية بتكوين لجنة الدول الأربع الكبرى

وتتحدث فيها بفكرة إنشاء « مجموعة الدول الأربع الكبرى » وقد أوضحت الدول الغربية في تلك المذكرة النقاط التالية :

١ - أن الشرط الأساسي للمفاوضات من أجل الوصول إلى معاهدة سلام هو اقامة حكومة تمكس حقيقة ارادة الشعب الألماني ، ومثل هذه الحكومة تستطيع أن تحمّل جميع الالتزامات ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى ثقة الدول المختلفة بالشعب الألماني وحكومته التي تمثله ، وعلى ذلك فإن وجود ممثلين لألمانيا في مؤتمر لبحث معاهدة سلام قبل قيام الموحدة لا يلزم حكومة ألمانيا الاتحادية في المستقبل بقبولها . ولهذا السبب أعلنت الولايات المتحدة أن الخطوة الأولى لانتهاء مشكلة ألمانيا هي إعادة توحيدها وتكوين حكومة لألمانيا بأكملها عن طريق انتخابات حرة .

٢ - أكدت المذكرة الألمانية أن اقتراح السوفييت بتكوين لجنة مكونة من ممثلين لألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية يعتبر شيئا غير مقبول وذلك لأن النظام القائم في ألمانيا الديمقراطية لا يمثل ارادة الشعب في ألمانيا الشرقية ، ولهذا السبب تقترح حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كما سبق أن اقترحت من قبل أن يترك للشعب الألماني حرية تحديد نوع حياته ورسم نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون مؤثرات خارجية مع ضمان أمنه والمصالح الشرعية للدول الأخرى ، ولن يتم كل هذا إلا عن طريق إجراء

انتخابات حرة في ألمانيا بشقيها واقامة حكومة موحدة .

٣ - وبانغم من هذه المقترحات فقد تبنت حكومة الولايات المتحدة استعدادها لبحث مسألة الوحدة في مجموعة من الدول الأربع تكون بناء على الرغبة التي أبدتها حكومة ألمانيا الفدرالية في مذكرة ٩ سبتمبر ، على أن يكون عمل هذه المجموعة هو بحث المقترحات المتصلة بالشككة الألمانية واعداد الاعمال الاولى اللازمة للمفاوضات النهائية التي تعقد فيما بعد سواء في مؤتمر على مستوى عال أو أي ترتيب آخر للوصول الى معاهدة سلام .

(د) اقتراح ألمانيا الفدرالية الجديد بتكوين « مجلس لدول الأربع الكبرى » :

وفي ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ قدمت حكومة ألمانيا الفدرالية مذكرة الى الاتحاد السوفيتي ردا على مذكرة ١٨ سبتمبر ترفض ما جاء بالمذكرة السوفيتية وتقترح تكوين مجلس يضم الدول الأربع الكبرى ، وقد اشتملت المذكرة على ما يأتي :

١ - أن اللجنة التي اقترحتها الاتحاد السوفيتي اتخذت صفة رسمية وحددت لها الموضوعات المعروضة على البحث وعلى ذلك ستصل في النهاية الى فشل مؤكد . كما أن توقيع معاهدة سلام لن تكون له القوة الفعلية الا بقبول دولة ألمانيا الموحدة ذات السيادة ، وتكون مسئولة امام الشعب الألماني وعنه أيضا

٢ - ان فكرة تكوين مجلس يضم الدول الأربع الكبرى وتشارك فيه ألمانيا بخبرائها سوف يكون أكثر جدية للعمل أولا على اقرار فكرة الانتخابات الحرة لألمانيا بأكملها ثم للتفاوض بشأن توقيع معاهدة سلام .

ولكن الاتحاد السوفيتي رفض هذه الفكرة الخاصة بتكوين مجلس لبحث مسألة توحيد ألمانيا في مذكرته التي أرسلها في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ الى حكومة ألمانيا الاتحادية مؤكداً أن الفكرة التي تخرج من الواقع هي فكرة حكومة ألمانيا الديوقراطية الخاصة بتكوين لجنة الدول الأربع الكبرى لبحث معاهدة السلام بينما يتبع الاتفاق على الوحدة بين دولتي ألمانيا على أن يلي هذا الاتفاق بحث مبدئي عن معاهدة السلام

وقد قامت حكومة ألمانيا الفدرالية بالرد على هذه المذكرة في ٥ يناير ١٩٥٩ ، فأعلنت أنها تأسف أن تعتبر حكومة الاتحاد السوفيتي الاقتراح المقدم منها اقتراحا غير واقعي ، كما أعلنت أن الوضع القانوني لألمانيا كما جاء في اتفاقية بوتسدام هو أن تتحمل السلطات العليا التي تولت الأمر في ألمانيا مسؤولية إعادة توحيد ألمانيا وتوقيع معاهدة سلام معها ، وقد اعترف الاتحاد السوفيتي بهذه المسؤولية في مؤتمر الأقطاب الذي عقد في جنيف في يولييه ١٩٥٥ ، كما أنه قد تم التعبير عن هذه المسؤولية في اتفاقية ٢٣ أكتوبر عام ١٩٥٤ الخاصة بالعلاقات بين الدول الكبرى الثلاث وبين ألمانيا الاتحادية ، والتي ذكرت في المادة

ثانية منها أنه « على ضوء الوضع الدوني الذي عاق حتى الآن تنفيذ إعادة توحيد ألمانيا وإقرار معاهدة سلام تحفظ الدول الكبرى الثلاث بالعضوق والمسئوليات الملقاة عليها الخاصة بوضع برلين وألمانيا بوجه عام بما فيها إعادة توحيد ألمانيا وإقرار معاهدة السلام » واتفقت حكومة ألمانيا الفدرالية باستمرار تمسك الاتحاد السوفيتي في جميع مذكراته بفكرة إنشاء اتحاد كوتسدرالي بينها وبين المائيب الديمقراطية على أساس : أن هذا النوع من الاتحاد يوقف لوقت غير محدود تنفيذ مبدأ توحيد ألمانيا كدولة واحدة .

وبعد ذلك استمر الوضع في حالة ركود وتطور مسألة إعادة الوحدة وتركز في المشكلة التي أثارها الاتحاد السوفيتي بجعل مدينة برلين حرة منزوعة السلاح . واستمر الوضع في حالة تور إلى أن عقد مؤتمر وزراء الخارجية الأربع في جنيف في مايو ١٩٥٩ .

(هـ) مؤتمر وزراء الخارجية الأربع في جنيف مايو-يوليه ١٩٥٩ :

وقد تمت عدة اتصالات بين الدول الأربع الكبرى للتطورات التي حدثت في العلاقات بين الدول الغربية والاتحاد السوفيتي بسبب اقتراحه بزرع سلاح برلين . ثم عقد المؤتمر في ١١ مايو ١٩٥٩ واستمرت مناقشاته حتى منتصف يولية سنة ١٩٥٩ بعد أن انقضى لفترة قصيرة عند وفاة فوستر دلاس وزير خارجية أمريكا السابق . وكانت وجهة نظر الولايات المتحدة

التي أعلنها كريستيان هيوتز وزير خارجية أمريكا تتركز في ثلاث نقاط :

١ - أن فكرة تقسيم الشعب الألماني لا يمكن قبولها ولا يمكن إلغاؤها فوراً : وعلى ذلك فإن المشكلة التي تبحث في مؤتمر وزراء الخارجية هي مشكلة توحيد ألمانيا .

٢ - أن أمريكا تعتقد أنه من الممكن عمل اتفاق واسع النطاق لحماية ألمانيا ، وكذلك الوصول إلى اتفاقات أخرى حول مراقبة السلاح بحيث تستخدم هذه الطاقات لخدمة السلام والانتعاش الدوليين .

٣ - أن أمريكا تعتقد في الحرية المطلقة لبرلين دون المساس بحقوقها الحالية ومسئوليتها حتى تستطيع أن تأخذ مكانها اللائق في دولة موحدة وقد رسمت الولايات المتحدة رأيها على أساس خلق منطقة عازلة في أوروبا الوسطى ووضع برنامجها على أساس :

١ - إعادة تسليح جمهورية ألمانيا الفدرالية على أساس أن وضع ميزان القوى قد تطور والاتجاه السياسي الألماني قد تغير نتيجة لتغير الأوضاع السياسية في العالم ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى عدم الخوف من بحث العسكرية الألمانية .

٢ - توحيد ألمانيا بشقيها وتقويتها للوقوف في وجه التيار الشيوعي .

٣ - تعديل الحدود الشرقية لألمانيا .
وقد تمت المناقشات في جو عاصف والسبب أن الدول

الثلاث الغربية قد اتفقت فيما بينها على تقديم مشروع شامل بخصوص مسألة برلين والمشكلة الألمانية ومسألة الأمن الأوروبي ، أما الاتحاد السوفيتي فقد رفض ربط المشكلة الألمانية بمسألة الأمن الأوروبي وهو بذلك يهدف الى الوصول الى ابرام معاهدة صلح ووضع نظام جديد لبرلين الغربية بما يتلاءم ومقترحاته السابقة .

وبالرغم من استمرار المؤتمر فترة عشرة أسابيع الا أنه لم يتخض عن أي شيء ، ومع ذلك فمن الممكن أن يلمس الباحث أن هناك نوعا من التقارب بشأن البنود التالية :

١ - استبعاد ادخال الأسلحة النووية الى برلين الغربية .

٢ - الحد من نشاط الدول الهدام في برلين بشقيها .

٣ - كفالة حرية المواصلات الى برلين الغربية خلال فترة

الانتقال .

وبالرغم من هذه البوارد فان هناك قاطعا لم يتم الاتفاق عليها :

١ - مدة الاتفاق : اقترح الغرب أن يبقى الاتفاق لحين

توحيد ألمانيا ويعقد مؤتمر جديد اذا لم تتم الوحدة بعد خمس سنوات ، ونادى الاتحاد السوفيتي بتوقيع الاتفاق بشمالية عشر شهرا .

٢ - عدد القوات : اقترح الغرب خفض الرقم الى أحد

عشر ألف جندي مع امكان تخفيض هذا الرقم في المستقبل في حين أصر السوفييت على بقاء قوات رمزية تبلغ ٣٥٠٠ جندي .

٣ - المشكلة الألمانية : رأى الغرب أن تبحث المشكلة الألمانية داخل مؤتمر لوزراء خارجية الدول الكبرى ، ولكن الاتحاد السوفيتي تشبث ببعضها داخل لجنة من الألمان الشرقيين والغربيين .

واستمر الوضع بعد هذا المؤتمر على ما هو عليه دون الوصول الى تقابل في وجهات النظر لحل مسألة توحيد ألمانيا وتوقيع معاهدة صلح مع ألمانيا لتوطيد أركان السلام الدولي .
(و) رحلة خروشوف الى الولايات المتحدة ووضع ألمانيا أ

ولقد تأثرت الاجتماعات الأخيرة لمؤتمر جنيف بالفسكرة التي انتشرت عن تبادل التيسارات بين كل من أيزنهاور وخروشوف ، فظهرت بعض المرونة في سير المفاوضات في تلك الفترة بالرغم من أنه لم يتم التوصل الى حلول نهائية لوضع برلين وألمانيا بوجه عام .

وقبل أن يقوم خروشوف بزيارته للولايات المتحدة بدعوة من رئيسها ، قام أيزنهاور بزيارة ألمانيا الاتحادية زيارة قصيرة أكد كثير من الدبلوماسيين أنها قد عززت عزم الولايات المتحدة على تأكيد مساندة إعادة توحيد ألمانيا على أساس الحرية والسلام كما أكدت أيضا أن الولايات المتحدة ترى في خلف شمال الأطلنطي الأساس الأول لسياستها في أوروبا وأنه من الواجب مساندة جميع الدول المساهمة فيه على تحقيق حريتها وأمانها القومية .

وفي ١٥ سبتمبر عام ١٩٥٩ قام الرئيس الجديد لألمانيا الاتحادية دكتور « لوبكه » بتأدية القسم أمام مجلس البرلمان ، وبعد أن أدى هذا القسم تحدث أمام المجلس فذكر أن الألمان لا يعرفون سوى ألمانيا واحدة ، وتسائل عن كيفية منح حق تقرير المصير للدول الآسيوية والأفريقية ومنعه عن ألمانيا ، وأكد أن كل ألماني يحمل عبء ومسئولية توحيد ألمانيا ، ثم ذكر أنه في حالة الاجماع على الوحدة فإن برلين الموحدة ستكون عاصمة ألمانيا دون منازع .

ثم تحدث الرئيس « لوبكه » عن زيارة خروشفوف للولايات المتحدة ومحادثاته مع أيزنهاور فأكد أنه يأمل أن تنجح المحادثات التي تهيئ السلام والحرية في العالم ، وذكر أن مشكلتي ألمانيا وبرلين سوف تحتلان جزءا كبيرا من هذه المحادثات .

وفي ١٣ سبتمبر وصل خروشفوف الى الولايات المتحدة وقام بجولة في عدد كبير من الولايات ثم قام بإجراء محادثات مع الرئيس أيزنهاور في « كامب دافيد » وقد تناولت هذه المحادثات المشاكل الدولية العامة والعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وكانت تشمل :

١ - مسألة إعادة توحيد ألمانيا .

٢ - وضع برلين .

٣ - مشكلة نزع السلاح .

٤ - وضع ألمانيا والصين الشعبية .

٥ - بعض المشاكل الدولية الأخرى

وقد صدر بعد اجتماع كامب دافيد بيان مشترك عبر فيه الطرفان ، الأمريكي والسوفيتي ، عن رغبتيهما في حل المشاكل الدولية عن طريق المفاوضات لا القوة . وتعتبر هذه الفقرة عامة بالنسبة للمشاكل الدولية ولكنها حددت وسيلة حل المشكلات العالمية .

وأما الدلالة التي كانت تهدف اليها هذه الفقرة من البيان فهي أن المشاكل المتعلقة بين الشرق والغرب مثل مشكلتي برلين ووحدة ألمانيا لا يمكن أن يتم التغلب عليها الا عن طريق التفاهم والتفاوض .

وتركزت المشكلة الخاصة بنزع السلاح حول اقتراح خروشفوف الذي أعلنه في بيانه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو اقتراح خاص يشمل الخطوات التالية :

١ - أن تقوم جميع دول العالم بإلغاء جيوشها وأساطيلها ومنشأتها العسكرية ومواردها الحربية في غضون أربع سنوات .

٢ - أن تحتفظ فقط بوحدات بوليسية للمحافظة على الأمن الداخلي .

٣ - أن توجد منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا .

٤ - أن تسحب جميع القوات الأجنبية من القواعد الأجنبية .

٥ - أن يعقد ميثاق عدم اعتداء بين دول حلفي الاطلنطي ووارسو .

وكان خروشوف قد قسم بيانه الى قسمين : الاول خاص بوضع ألمانيا والصين ، والثاني خاص بنزع السلاح .

وقد تحدث خروشوف في بيانه عن وضع ألمانيا بأن اقترح إبرام معاهدة صلح مع كل من ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، وأكد أن تلك المنطقة هي أخطر منطقة في العالم .

وقد تم الاتفاق بين القطبين على أية حال على حل مسألة ألمانيا عن طريق المفاوضات

أما بالنسبة لوضع برلين فإن المحادثات لم تأت بأي تقدم جديد في الوضع القائم ، وإنما أكد الرئيس أن يجب استمرار المفاوضات لبحث حلول لوضع برلين النهائي .

ولم تخرج محاولة خروشوف الخاصة بإبرام معاهدة صلح مع كل من ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية عن محاولة جر الدول الغربية الى الاعتراف بألمانيا الشرقية كدولة لها كيان دولي ، وهي محاولة كان يهدف من ورائها الى انتهاء مسألة إعادة توحيد ألمانيا بتوقيع اتفاقيتي صلح مع كل من ألمانيا الشرقية وألمانيا الاتحادية كل على حدة

حلف وارسو ومسألة توحيد ألمانيا :

كما اجتمعت منظمة حلف وارسو التي تضم دول أوروبا الشرقية وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي في موسكو في الأسبوع الأول من فبراير عام ١٩٦٠ وكان الهدف من هذا الاجتماع هو بحث الموضوعات التي يتناولها مؤتمر الاقطاب الذي تقرر عقده في مايو من نفس العام ، وكانت الموضوعات التي تناولها البحث تضم :

١ - مسألة نزع السلاح .

٢ - مسألة توقيع معاهدة صلح مع « دولتي ألمانيا » .

٣ - مسألة وضع برلين .

٤ - بعض الموضوعات الأخرى .

وقد أصدرت اللجنة عند انتهاء الاجتماع بيانا أعلنت فيه أنها قد عالجت مسألة نزع السلاح بشيء من التفصيل ، وأنها تجدد الطلب بتوقيع معاهدة صلح مع دولتي ألمانيا ، ثم هددت بأنها سوف تضطر الى توقيع معاهدة صلح مع ألمانيا ، كما حذرت من أنها سوف تحدد وسيلة حل مسألة برلين على هذا الأساس لأنها تعتبر مصدرا للقلق وتهديدا للسلام .

والملاحظ في هذا البيان أنه قد وضع خطوطا عريضة لسياسة تقوم على الأسس التالية :

١ - عدم الموافقة على توحيد ألمانيا وذلك بطلب توقيع معاهدة صلح مع دولتي ألمانيا

٢ - استخدام المنظمة سياسة الضغط والتهديد من أجل

سوف تقوم من طرف واحد بتوقيع معاهدة سلاح مع ألمانيا الشرقية . وهذا يعني أن جمهورية ألمانيا الشرقية أصبحت تمثل وضعاً قانونياً في نظر هذه الدول ، وأنها أصبحت دولة مستقرة ذات حدود ثابتة .

٣ - استخدمت هذه المنظمة وسيلة التهديد أيضاً من أنها سوف تطبق نفس السياسة على مسألة برلين

وقد أصدر المتحدث رسمى باسم حكومة ألمانيا الفيدرالية بياناً ذكر فيه أن هذه محاولات لم تقف في وجه مطالب ألمانيا الاتحادية بتحقيق الوحدة وانهاء الوضع الشاذ الذي يعيش فيه شعب ألمانيا بأشده ، كما أكد أن معاهدة سلاح لا توقعها حكومة ألمانيا الموحدة لا يمكن الاعتراف بها ولا تمثل لأحداً واحداً من الشعب الألماني . جانباً مغلوباً غير مراد ولا تستع بحرية بداء رأيه التي ولا شك تتفق مع وجهة نظر ألمانيا الاتحادية

وفي نفس السنة ١٩٦١ وقع الاتحاد السوفيتي مع العرب العربية اتفاقاً للتجارة والتدفقات لتبادل السلع في حدود ٢٠٠ مليون مارك على أن تشمل البضائع التي توردتها الاتحاد السوفيتي على القمح والحبوب والزيوت والخشب والمعادن الخام وأن تشمل البضائع التي توردتها ألمانيا للاتحاد السوفيتي على المنتجات الصناعية والمنتجات الطبية والكيميائية والمنسوجات الصوفية . وفي أبريل تحدث خروشوف أثناء زيارته لباريس عن معاهدة السلاح مع ألمانيا بقسميها

وقال انه على الرغم من أن روسيا لا تخشى قوة ألمانيا العسكرية إلا أنه تم تسليح ألمانيا . وأن نشيء قوة برية فلا يمكن لأحد أن يتكهن بالمدى الذي سيصل اليه الخطر على العالم . وفي هذه الفترة كانت الهجرة تزداد من ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية .

وفي مايو من نفس العام زار اديناور أمريكا حيث تقابل مع أيزنهاور وصرح بأن المناقشات دارت بصفة رسمية حول موضوع توحيد ألمانيا . وفي مؤتمر الأقطاب الذي عقد في فيينا في ذلك العام فوقش الموضوع الخامس بالتسلح مع ألمانيا إلا أن فشل المؤتمر لم يوصل الى نتيجة . وأعلن خروشوف عقب ذلك أن الحالة بالنسبة لألمانيا ستظل معلقة لمدة ستة أشهر على الأقل الى أن تتم انتخابات الولايات المتحدة إذ أنها قد تسفر عن معجىء رئيس آخر قد يكون أكثر قابلية للتفاهم معه . وكذلك دارت محادثات بين ألمانيا الغربية وفرنسا ووقع اتفاق سمحت فيه حكومة فرنسا بإقامة قواعد للتسليحات العسكرية .

وبدأ سباق التسليح بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية فطلبت ألمانيا الشرقية من المعسكر الشرقي تزويدها بالمعدات الذرية إذا لم يوقف تسليح ألمانيا الغربية بهذا النوع من الأسلحة

وهدد الاتحاد السوفيتي بأنه سيقوم بمقصد معاهدة مستقلة مع حكومة ألمانيا الشرقية إذا لم يصل الشرق والغرب الى اتفاق بشأن توحيد ألمانيا ، ونشر الحزب المتحد في ألمانيا الشرقية بياناً حدد فيه أساس تسوية مؤقتة تلخص في اقصاها قوات

الاحتلال في ألمانيا الغربية تدريجيا والقاء احتلال برلين خطوة خطوة ووقف التجنيد في جيش ألمانيا الغربية . واتهم جروتزول الغرب بأنه وضع طاغورا خامسا في ألمانيا الشرقية وأن مدينة دريسدل قد اختيرت مركزا لأعمال التخريب .

ووصلت حركة التسلح في الجانبين إلى أشدها فبلغت القوة العسكرية في ألمانيا الشرقية إلى ٣٩٠٠٠٠ جندي وفي ألمانيا الغربية ٣٣٣٠٠٠ جندي .

وفي بداية عام ١٩٦١ عدل حلف الاطلنطي الاتفاق الخاص بين الدول التي لها قوات عسكرية في ألمانيا الغربية .

وفي مايو من عام ١٩٦١ زار أديناور أمريكا ودارت بينه وبين كيندي مشاورات حول توحيد ألمانيا وصدر تصريح مشترك جاء فيه بأن حل مشكلة ألمانيا لا يمكن أن يتم الا على أساس حق تقرير مصير الشعب الألماني .

وفي يوليو من عام ١٩٦١ تم اجتماع بين كيندي وخروشوف في فينا لمناقشة موضوع إبراز معاهدة الصلح مع ألمانيا وصرح خروشوف أنه اذا لم تتم تسوية سلمية قبل نهاية العام فإن الاتحاد السوفيتي سيعقد اتفاقا مستقلا مع ألمانيا الشرقية وفي المذكرة التي قدمها خروشوف إلى كيندي اقترح عقد لجنة لوضع معاهدة صلح مع كل من الدولتين الألمانييتين وجاء في بيان خروشوف أنه لا يجب احداث أي تغيير في الحدود أو تعديل في الأوضاع التي حددتها معاهدة بوتسدام وتمسكت

روسيا بأن تكون برلين مدينة غير مسلحة وبضرورة الاعتراف بالجمهوريتين الألمانييتين .

وأذاع كيندي بيانا قال فيه ان أزمة برلين التي تمسك بها روسيا هي من خلقها وأن تسوية موضوع توحيد ألمانيا يجب أن يتم على أساس حق تقرير المصير وأن اقتراحات روسيا لاتساعدنا على حل المشكلة . وقدمت إنجلترا وأمريكا وفرنسا مذكرة تعارض تهديد روسيا بإبرام معاهدة مستقلة مع ألمانيا الشرقية .

وفي أغسطس من عام ١٩٦١ عقد وزراء دول حلف الاطلنطي اجتماعا وصدر تصريح جاء فيه بأن دول الغرب ستتخذ كافة الاجراءات من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية لمواجهة التهديد السوفيتي . وأعلنت روسيا إستدعاء قوات الاحتياط لمواجهة تهديد أمريكا ووجهت الولايات المتحدة انذارا إلى روسيا بعدم التدخل في الأمر الدولي بين شرق برلين وغربها .

وفي نوفمبر ١٩٦١ سافر اديناور إلى نيويورك للتفاهم مع كيندي حول تعزيز اجراءات الدفاع عن ألمانيا .

وفي ديسمبر عام ١٩٦١ أعلن خروشوف رغبته في المفاوضات من جديد وأجل موعد توقيع معاهدة مستقلة مع ألمانيا الشرقية حتى ٣١ من ديسمبر . ومنذ ذلك الحين مازالت هذه المشكلة على وضعها حتى الآن .

المشكلة المعضلة :

وتجثم المشكلة الألمانية اليوم بثقلها على صدر العالم كله .. وترسل في سماء العلاقات الدولية سحبا دكئا .. أكثر ماثير نفوس الشعوب الأوروبية التي تلمح من وراء هذه لسحب شبح الحرب القادمة ..

ولاشك في أن المشكلة الألمانية ليست مشكلة أوروبية معضلة فحسب ، ولكنها المشكلة الأوروبية المعضلة كلها تقريبا وإذا ما حلت لم تعد هناك مشكلة أوروبية بالمعنى الصحيح . وأنه لبكفى أن تنخيل أوروبا لا يحركها ويثيرها الألمان بفقرهم وغناهم ، بضعفهم وبأسهم ، بسلمهم وحربهم لتدرك كم يتغير عندئذوجه الأمور في أوروبا كلها وفي العالم ، أي شيء تضرر الدنيا وأي شيء تربح ميادين العلم والفن والفكر والصناعة وجميع مقومات الحضارة والمدنية ؟

لقد أدهشت ألمانيا بالأمن القريب الدنيا كلها بقوة شكيته وشدة بأسها في الحرب . وهامى اليوم تدهشها من جديد بقدرتها على النهوض من عثارها بعد الهزيمة ، وبعث صناعاتها ، وأحياء معالمها والتغلب على كل عواقب الانكسار والدمار ، والمضي في كل شيء من الصفر تقريبا ، كأن لم يكن قبله أو لم يزل معه هزيمة ، وخراب ، وفقر ، واحتلال أجنبي ولا بدع أن يجزع من هذا الشبح الجبار الذي أخذت تنشق عنه الانقاض جيران الألمان من السلاف . فلهذا الشبح واقع انساني ، جغرافي ، حقيقي ، أزلي ، قائم على وجود كتلة

ألمانية كبيرة النفس فياضة بالحيوية في بقعة ضيقة من وسط أوروبا الفاصل بين شرقها وغربها ، لا تتيح لها أن تتنفس في مرفأ (هامبورج) وقاعدة (كيل) إلا هواء لا يسأل الرئتين الصحيحتين ، ولا أن تطل على العالم الخارجى كما تطل عليه الدول البحرية للأخضرى من كبرى وصغرى إلا من نافذتين وحيدتين لا ينفذ إليها منهما كل ما قد تحتاج إليه من شمس .. ولقد بدأت المشكلة الألمانية الحالية منذ أن اجتمع روزفلت وترشيل وستالين في يالتا في عام ١٩٤٣ لتقرير مصير ألمانيا وإعادة رسم خريطة أوروبا . واستقر رأى الرؤساء الكبار في ذلك الاجتماع على تقسيم ألمانيا الى دويلات يحرم عليها صناعة السلاح بل لقد تفتت حينئذ عبقرية وزير المال الأمريكى المستر « مورغنتو » عن مشروع لها يحيلها الى دولة زراعية اذ يحرمها من مصانعها ، وحديدتها ، وفحمها ، ويجعلها أمة من الزراع والفلاحين ليس لها في العير أو النفير .

وخسرت ألمانيا بعد انكسارها ، بروسيا الشرقية والغربية ، والقسم الأكبر من سيليزيا ، وجزءا من بورمارانيا ، وثلاث مقاطعة بارندنبورج أى ما يعادل ١١٤ ألف كيلومتر مربع من مجموع مساحتها العامة البالغة عند اعلان الحرب في عام ١٩٣٩ ، ٤٧٠ ألف كيلومتر مربع ..

ولكن لم تمض الا بضعة أشهر على انقضاء مؤتمري بوتسدام حتى دبت عقارب الشك المتبادل في النوايا والافعال بين الأحلاف المنتصرين ، وانسدل « الستار الحديدى » في عام

١٩٤٦ ففصل بين عالمين لم يجمعهما من قبل الا الخوف من الشيطان . ثم تدهورت العلاقات بين روسيا والغرب واندلعت السنة الحرب الباردة بين المعسكرين وتتابعت أحداث انقلاب تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٤٨ ، وقرار مشروع مارشال ، وضمان ترومان لتركيا واليونان ، وحصار برلين ، وتوقيع ميثاق الاطلنطي ، وعلان ميلاد الجمهورية الألمانية الاتحادية في الثالث والعشرين من شهر مايو عام ١٩٤٩ .

وهكذا ظهر فجأة خطأ آراء تشرشل وروزفلت في تبنيهما لسياسة الاستسلام دون قيد أو شرط تجاه ألمانيا ، تلك السياسة التي خلا بها جو أوروبا ولأول مرة في التاريخ للعلاق الروسي . فعند القوة العسكرية الوحيدة الكبرى التي تلقى ظلالها الحراء على أوروبا الغربية كلها . فقد انهار « السد الجبرماني » الذي طالما وقف حاجزا منيعا في وجه السيل السلافى ، ومنعه من بلوغ مشارق الغرب الأوربي ، وتدفقت الموجة السلافية الجديدة المتجلية بجلباب الاشتراكية فوق حطام هذا السد . وبنت دول القارة الأوروبية عاجزة عن الوقوف أمام تلك الموجة الجديدة ، وهيل التراب في وضع القوى الأوربي الجديد ، على مبدأ « التوازن القوى » التقليدى البريطانى وقضت القارة بالتالى حريتها في تقرير مصيرها وفي المحافظة على سيادتها واستقلال دولها . وأصبحت « حجر

شطرنج » في لعبة التنافس القوى القائم بين دولتين كبيرتين غير أورييتين .

وهكذا لم تعد أوروبا ، في هذا المنعطف التاريخى - نقطة الثقل - في السياسة العالمية ، كما كانت منذ أكثر من أربعة قرون . بل لقد انحدرت ، بعد أن استنزفت قواها في حروبها الداخلية ، وبعد أن فقدت سيطرتها على مستعمراتها الآسيوية الى المرتبة الثانية بين الدول التي تملك تقرير مصير السلم أو الحرب في العالم أجمع . و « مريط القرس » في هذا التحول التام ، في تاريخ القارة الأوروبية هو أن غربها لم يعد في استطاعته الدفاع عن نفسه وحماية حدوده من عدوان القوات الروسية ، وبات مضطرا الى طلب مساعدة أمريكا العسكرية ومساندتها الاقتصادية ودعوتها لابقاء قواتها مرابطة على ضفاف نهري « الالب » و « الراين » وفي الجزر البريطانية ذاتها .

وبينما كان المعسكران المتناحran يختصمان ويتنايذان ويتجافيان في أوروبا وفي آسيا وفي كل مكان تقريبا كان الشعب الألماني يسئل بخفة ومهارة ويمرّق كالسهم من فجوات الخلاف بين حلفاء الأمم . والألمان يعدون شعبا مجدا نشيطا مقداما يكره الخمول ، ويقدر العمل بل يعبده . وقامت هذه الصفات مقام كل شيء للشعب الألماني غداة الانكسار فانصرف الى تضييد جراحه ، وترميم ما تبقى من مدنه وقراه ، وجامعاته ، ومتاحفه ، ومصانهه ، وقام « الساحر الاقتصادى » الدكتور

« لودفيج ارهارد » وزير الشؤون الاقتصادية في حكومة « بون » الغربية قال في عام ١٩٤٨ مارك الاحتلال ، واستبدله في أسواقهم ومصارفهم بمارك جديد ، قوى ، متين ليس « من تغطية الا عمل الشعب الألماني ، ورأس ماله الانسان الذي يقوم على اعتبار أن الانسان أعلى رأس مال في العالم ، ولقد استطاع الألمان الغربيون أن يتفوقوا بعد ذلك ، وأن ينتهوا الى ما انتهوا اليه الآن بالاقتصاد الحر ، وبالعامل والقروض والثقة المتبادلة بين العامل وصاحب العمل ، وبين هذا الأخير ورأس المال . فكل من تطمح نفسه للعمل المنتج في ألمانيا الغربية ، أو لانشاء مصنع وجد في المصارف الحكومية والخاصة المال الذي يقترضه لآجال طويلة ، وبفائدة ضئيلة ، وهو متى وجده . بادر قبل كل شيء فكسب باستقامته ، وحسن معاملته ثقة عماله الذين ربما بلغت ثقتهم به أحيانا حد العمل معه بلا أجر في بادئ الأمر ، وبلغ هو في محافظته على حقوقهم حد مشاركتهم في أرباحه .

وسرعان ما احتلت ألمانيا الغربية بفضل تلك السياسة الاقتصادية الحرة الحكيمة مركزا اقتصاديا مرموقا بين مجموعة الدول الغربية .

ان هذه البجوحة الاقتصادية هي التي تורך الروس وتزعجهم ، وتجعلهم يلحون في طلب عقد معاهدة صلح منفردة مع ألمانيا الشرقية ، وعلان برلين مدينة حرة .

ويخشى الكرملين أيضا عدا ذلك قوة الجيش الألماني الجديد والمائتي ألف جندي ألماني غربي الذين سينضمون الى جيوش حلف الأطلسي .

ويهدف الزعماء الروس من وراء ذلك الى اجبار الحلفاء على الاعتراف بالمساواة التامة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية . وهذا ما يرفضه الحلفاء الغربيون جبلة وتفصيلا . فعدد سكان ألمانيا الشرقية لا يتجاوز الثمانية عشر مليون شخص ولا يمكن الاعتراف لهم بالمساواة العددية مع الألمان الغربيين في كل مفاوضات يمكن أن تتم بين الفريقين لحل عقدة القضية الألمانية . ويصر الحلفاء على اجراء انتخابات عامة حرة ، تحت اشراف الأمم المتحدة أو الدول الاربع الكبرى في شقي ألمانيا ، وترك حق تقرير ألمانيا للمجلس الذي سينبثق عن تلك الانتخابات الحرة ومن الواضح أن نتيجة كل انتخابات حرة تجري في ألمانيا معروفة مقدما . فالألمان الغربيون يعرفون ما يريدون ، وستكون لهم الاكثريّة في المجلس النيابي الموحد الجديد . لقد اختاروا الانضمام الى الغرب ولا يمكن أن يعلنوا حيادهم بين الشرق والغرب كما يريد الروس .

الحدود الألمانية

فيما وراء الأودر نيسة

الفكرة التاريخية ومطالب بولندا :

في السنوات العديدة التي سبقت الحرب العالمية الثانية كانت بولندا ترسم خططها على أساس تحقيق «أمانها القومية» التي تشغل حيزا كبيرا من تفكير المواطنين ، وكانت هذه الألمانى القومية تركز في محاولة استعادة عظمة بولندا التاريخية وهيبتها ووضعها بين دول العالم ، وكانت هذه العملية تتطلب الحصول على الأراضى التي كانت تابعة لها شرقا وغربا حتى القرن الثانى عشر . وقد قامت روسيا في عام ١٩٢١ بإرضاء هذا التيار من الشرق فوقعت معها « معاهدة ريجا للسلام » . وبعد ذلك أصبح اتجاه تحقيق الأمانى القومية يتجه الى التوسع نحو الغرب ، وقد وضح ذلك في عام ١٩٢٦ عندما أكدت الهيئات السياسية في بولندا أن الحدود الطبيعية لبولندا في الغرب هي الأودر ، وانتشر الشعار الذى ينادى بحدود بولندا من ستين الى ريجا ، فظهر هذا الشعار فيما بعد نظرا لأن القادة لم يروا

في ذلك الوقت ضرورة لخلق خلاف مع روسيا بالنسبة لمنطقة ريجا ، فأصبح الشعار « من ستين الى بولانجن » . كما اقترح بعض الناس تقسيم بروسيا الشرقية بين بولندا ولاتوانيا . وتقسيم أعالي سيلسيا بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا وبالرغم من هذه المطالب فقد هدأت الحركة في بداية عام ١٩٣٤ ، واستمرت الأضباع في حالة هدوء وركود الى أن تدهور الموقف الدولى في الفترة ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ فأحييت من جديد المطالب التاريخية لبولندا في كل من دانزنج وبروسيا الشرقية وسيلسيا وبوميرانيا ، ولكن الألمان لم يهتموا كثيرا بمثل هذه المطالب التوسعية التي تهدف الى الوصول الى « أودر - نيس » لأن هذه المطالب كانت في نظر الألمان الذين حكموا هذه المناطق فترة ثمانية قرون - مطالب روتينية ليحث تخطيط الحدود بين بولندا وألمانيا ، وهى أوضاع تنشأ عادة بين الدول .

ولم يتسبب انهزام بولندا في سبتمبر ١٩٣٩ في قتل هذه الروح التوسعية ، وإنما التهمت هذه المطالب وأصبح التدخل العسكرى الألمانى والسوفيتى سلاحا قويا في أيدي المتطرفين البولنديين ودافعا قويا لرسم خط حدود بولندا ما بعد الحرب ، فوضعوا مناطق دانزنج وبروسيا الشرقية ، وأعالي سيلسيا ضمن الحدود ، وضمت كذلك جميع المناطق الواقعة حتى منطقة أودر لكن تكون حاجزا طبيعيا بينها وبين ألمانيا . ولكن عندما أظهر الرأى العام في الدول الانجلو - سكسونية اهتماما ضئيلا بهذه

المطالب انكشفت مطالب البولنديين الى حدود أودر في الغرب
كأقرب منطقة تعمل بين البلطيق ورازجيرج . وزاد من انكماش
هذه المطالب الانتصارات المتوالية لألماني .

وعندما انقلب الوضع بعد بداية الحرب بدأ يقرب من ٢٢
شهرًا ، وذلك بانضمام روسيا الى الحلفاء . وتركز هجوم العالم
على ألمانيا ، بدأت المطالب القديمة لحكومة بولندا في المنفى
تتجدد وتظهر بشكل قوي ، فبدأت تخطيطات بولندا ما بعد
الحرب تظهر بشكل راسي في عام ١٩٢٤ فوضعت في بداية هذا
العام خطة للكوين اتحاد فدرالي بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا
لتأكيد التعاون بين الدولتين في الميادين العسكرية والاقتصادية
والسياسية . وقد رسم الجنرال سيكورسكي رئيس وزراء
حكومة المنفى تخطيطات جديدة في ٢ ديسمبر من نفس العام
لحدود بولندا الغربية بشكل يتيج لها وجود منفذ الى البحر
وبذلك لضمان وحماية الثروة الاقتصادية لجمهورية بولندا ،
وهذا المطلب يعنى امتداد سواحل بولندا داخل الأراضي
الألمانية .

وفي نهاية ديسمبر ١٩٤٢ قدم سيكورسكي مذكرة الى
الرئيس الأمريكي تتضمن مطالب حكومة المنفى بالتوسعات التي
تطلبها بولندا في الأراضي الألمانية . وقد أكدت المذكرة بأن كل
من الأودر وستيزهاف حتى حدود تشيكوسلوفاكيا تمثل النسبة
لبولندا خط أمان ضد ألماني وذلك لأن الجهة الشرقية من هذ

الخط تعتبر مركزا للقواعد البروسية الموجهة ضد بولندا ، وهذه
القواعد قائمة بالفعل في شرق بروسيا ومناطق سيليا القريبة
وبوميرانيا . وبهذه الوسيلة أطلقت حكومة بولندا في المنفى
اسم « الخط الطبيعي لأمن بولندا » على خط الأودر - نيسة
الذي تطالب بأقامته عن طريق ضم المناطق السابق ذكرها .

ثم تقدم سيكورسكي بعد ذلك بمذكرة جديدة ترسم
التخطيط التام للحدود بين بولندا وألمانيا بعد الحرب ، وطالب
في المادة الحادية عشرة من هذه المذكرة أن تقوم بولندا باحتلال
المناطق التالية « وفي الشرق : الخط القائم على الضفة الغربية
للويتزر - نيسة والأودر بما فيها ستتين ، ويجب أن تضم
منطقة روجين والمنطقة الأخرى في ستيزهاف الى بولندا ، أما
بالنسبة للمنطقة الجنوبية فيجب أن تحتلها بولندا
وتشيكوسلوفاكيا ، وبهذا الوضع تكون حكومة بولندا في
المنفى قد طالبت بجميع الأراضي الواقعة شرق خط أودر -
نيسة » .

واجتمع كل من روزفلت رئيس الولايات المتحدة وايدن
وزير خارجية بريطانيا في ذلك الحين في مارس عام ١٩٤٣ حيث
كان موضوع نقاشهما في واشنطن هو امتداد : الحدود
البولندية داخل الأراضي الألمانية ، وقد وافقا على أن يمنح شرق
بروسيا الى بولندا ، فاعتبرت حكومة بولندا في المنفى أن هذه
الموافقة تعتبر أول نجاح لطالبيها القديمة . ولم يكن الشعب

الألماني مهتما بمثل هذه الأوضاع بل ولم تكن عنده فكرة بأن
تقسيم أراضيها سوف يوضع موضع التنفيذ حتى تم خلق خط
« أودر - نية » في عام ١٩٤٥ . الأمر الذي جاء نتيجة
انهيارها بعد الحرب .

مؤتمر طهران ووضع ألمانيا بعد الحرب :

وكان على الحلفاء الثلاثة الكبار عند اجتماعهم في طهران
أن يقوموا ببحث مسألتين تتعلقان بوضع بولندا بعد الحرب .
وكان الوضع يحتم على روسيا أن تتصل بحكومة بولندا في
المنفى في لندن ، ولكن الحكومة السوفيتية لم تقم بهذا الاتصال
وكانت الولايات المتحدة في نفس الوقت تعترض على موضوع
رسم الحدود أثناء الحرب ولكنها أجبرت فيما بعد على دراسة
الحدود الروسية البولندية .

وفي أول يوم لاجتماع مؤتمر طهران في ٢٨ نوفمبر عام
١٩٤٣ كان ستالين أول المتحدثين فأعلن رأيه في اعتبار نهر الأودر
كخط للحدود بين ألمانيا وبولندا وأكد أن من رأيه أن تمتد
حدود بولندا غربا إلى الأودر . وكانت المفاوضات بعد ذلك بين
تشرشل وستالين على هذا التوسع بينما كان روزفلت يقف سلبيا
في هذا الجدل . وفي اليوم الأخير من المؤتمر تم الاتفاق بين
تشرشل وستالين على إخطار حكومة بولندا في المنفى بما تم عليه
الاتفاق في المؤتمر بشأن تجميع حدود بولندا إلى الأودر - نية

ولكن روزفلت بدأ يشرح مشروعه الخاص بضرورة تقسيم ألمانيا
إلى خمس دويلات لها حكومة ذاتية وهي :

١ - بروسيا .

٢ - هانوفر والجزء الشمالي الغربي من ألمانيا .

٣ - ساكسوني ومنطقة ليبزج ، وهيس - دارمشتاد ،

وهيس - كاميل والقطاع الجنوبي من الراين .

٤ - بارفيا وبادن وورتمبرج .

وذلك بالإضافة إلى وضع قسمين من ألمانيا تحت وصاية
الأمم المتحدة هما :

(أ) كيل والقناة بها فيها هامبرج .

(ب) منطقتا السار والروهر .

وبالرغم من أن آراء الأقطاب الثلاثة لم تتخذ شكلا
محددا بالنسبة لتقسيم ألمانيا وبالنسبة لوضع بولندا ، فقد
اتفقوا بصفة مؤقتة على شكل التقسيم وتركوا الأمر لتشرشل
لكي يفاوض حكومة بولندا في المنفى وبهذا الوضع خرج
الزعماء الثلاثة بفكرتين أساسيتين هما :

١ - إضعاف ألمانيا عن طريق تقسيمها .

٢ - خلق روح تفاهم بين بولندا وروسيا التي وافقت على

منحها أراضي ألمانية .

تشرشل يتفاوض مع حكومة بولندا في المنفى :

وبعد عودة تشرشل من مؤتمر طهران إلى لندن أرسل

برقية من قرطبة لوزير خارجيته يطلب منه الاستعداد لفتح مناقشة مسألة الحدود مع حكومة بولندا في المنفى ، على ألا تتعدى الحدود الألمانية غربا خط الأودر . وكانت بولندا ترقب مؤتمر طهران باهتمام كبير بين الأمل واليأس الى أن صدر البيان الرسمي . وكانت مطالب ستالين في ذلك الوقت تتركز حول انشاء خط كيرزون في شرق بولندا ، وكان على استعداد أيضا لأن يسمح لبولندا بحجز من الأرض الألمانية يمتد حتى خط الأودر . وكانت الأفكار تراود تشرشل في أنه إذا استطاع أن يوفق بين آراء ستالين وآراء حكومة بولندا في المنفى فإنه سوف يستطيع أن يخلق دولة مستقلة من بولندا ترضى عنها روسيا ولا تدخل في شؤونها . وأبدى « ميكالاجزيك » رئيس وزراء بولندا في المنفى استعداده لقبول أية تسوية للحدود يمكن أن يصل إليها الرئيسان روزفلت وتشرشل .

وعند عودة تشرشل الى لندن اجتمع برئيس حكومة بولندا في المنفى ووزير خارجيته رومير حيث قدم اليهما برنامجا من خمس نقاط أهمها الاعتراف بخط كيرزون شرقا وامتداد أراضي بولندا غربا حتى الأودر ، ولكن حكومة المنفى لم تنطق أن تبدي رأيها فأرسلت تطلب رأي « برمان » وارسو السري . كما أرسلت مذكرة الى روزفلت تطلب معاونته في هذا الوضع ، ولكن الرئيس الأمريكي تخلص من ذلك بأن ذكر أنه لا يمكن بحث مسألة تخطيط وتغيير الحدود لأن هناك ما يقرب

من ٣٠ مسألة خاصة بتغيير الحدود بين بولندا وألمانيا بطريقة يرضى بها الاتحاد السوفيتي . وفي نفس الوقت قدمت حكومة المنفى عدة أسئلة خاصة بهذا الوضع الى تشرشل منها : هل تستطيع الحكومة البريطانية ضمان عودة حكومة المنفى الى بولندا . ؟ وهل تضمن سيادة بولندا بعد تعديل الحدود ؟ وهل الحدود التي سوف تقام بين ألمانيا وبولندا ستكون حدودا نهائية وثابتة ؟ وهل سوف يثبت وضع الحدود الشرقية والغربية لبولندا في وثيقة واحدة .

وفي أغسطس ١٩٤٤ سافر « ميكالاجزيك » رئيس حكومة المنفى الى موسكو حيث أجرى مشاورات عديدة مع الحكومة السوفيتية ، وفي نهاية أغسطس قدم « المشروع الجديد » لحكومات بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، الذي يقضى بالموافقة على رغبات السوفييت باثناء حكومة بولندية جديدة تضم عددا من الشيوعيين ووافقت على نقل جميع الألمان الموجودين بالمناطق التي سوف تدخل في حدودها .

وفي أكتوبر انتقل تشرشل ووزير خارجيته الى موسكو لبحث المسائل السياسية والعسكرية ، وفي ١٣ أكتوبر اجتمع ستالين ومولوتوف وتشرشل وايدن ورئيس حكومة المنفى ووزير خارجيته بحضور افريل هاريمان سفير الولايات المتحدة حيث أبدى تشرشل اعتراضه المؤقت على « المشروع الجديد »

لأنه كما ذكر لم يشمل على نقطتين هامتين :

١ - أهل هيئة التحرير بولن وهي الهيئة التي تطالب بحقوق شعب بولندا ، وتقوم بالحركة التحريرية داخل بولندا .

٢ - تجاهل مسألة خط كيرزون في الشرق .

ثم أبدى موافقته على بقية المشروع . ولم تتم أية موافقة على خط معين ، وعند عودة رئيس « الحكومة في المنفى » إلى لندن في نهاية أكتوبر قدم مذكرة إلى الحكومة البريطانية يسل فيها عما إذا كانت بريطانيا موافقة على امتداد خطوط حدود بولندا الغربية حتى الأودر بما فيه ستين وذلك بعد فترة الحرب وأجابت وزارة الخارجية البريطانية بأنها توافق على امتداد حدود بولندا من الغرب إلى الأودر بما فيه ستين .

وفي ٢٥ نوفمبر عام ١٩٤٤ استقال « ميكولا جزيك » وحل محله « أركيزوسكي » المشهور بعدائه لروسيا . وكان أحد زعماء حركة التحرر السرية في وارسو . وعاد إلى مقال سيكورسكي الرئيس السابق : فأعلن أنه يهدف إلى ضم بروسيا الشرقية وسيلسيا العليا وجزء من بوميرانيا ، ولا يهدف إلى ضم عشرة ملايين من الألمان الذين يقطنون منطقتي برسلو وستين . وفي ١٥ ديسمبر عام ١٩٤٤ أعلن تشرشل أمام مجلس العموم فشله في الوصول إلى اتفاق مع حكومة بولندا في المنفى .

مؤتمر بالتا وبداية تخطيط الحدود بين ألمانيا وبولندا :

ثم اجتمع الزعماء الثلاثة ستالين وروزفلت وتشرشل في

فصر نيفاديا الذي كان مقرا صيفيا للقيصر بالقرب من يالتا في ٤ فبراير عام ١٩٤٥ . وكانت الجيوش السوفيتية قد استطاعت حتى هذه الفترة السيطرة على كل أجزاء أوروبا الشرقية وعبور شتان برسلو والأودر .

وقد تحدث روزفلت فقال انه يوافق على تعديل حدود بولندا غربا حتى الأودر لأنه يرى ضرورة تعويضها ولكنه طالب بعدم منحها أكثر من قدرتها لأن « أطعام الوجة البولندية كثيرا من الغذاء الألماني يسبب لها سوء هضم » .

ثم تقدم مولوتوف بمقترحات خاصة برسم حدود بولندا ، ورد عليه روزفلت في ٨ فبراير بما يلي :

١ - بالنسبة لمسألة الحدود ، ليس هناك اعتراض بالنسبة للبند الأول من اقتراح روسيا الذي يقول أن حدود بولندا من الشرق يجب أن يكون خط كيرزون مع بعض التعديلات في صالح بولندا في حدود . من خمسة إلى ثمانية كيلومترات .

٢ - بالنسبة للبند الثاني ، وافق على ما جاء به من تعويض بولندا على حساب ألمانيا ومنحها الجزء الشرقي من بروسيا جنوب خط « كوينيجريج » وسيلسيا العليا حتى خط الأودر . وهناك تبرير ضعيف بالنسبة لتوسيع الحدود لنهر نيسة الغربي .

واقترح روزفلت دعوة رئيس حكومة المنفى ووزير خارجيته ورؤساء الحكومة السابقة في المنفى إلى موسكو

تتكون من « مجلس رئاسي » يكون فيما بعد « فوادة حكومة بولندا ذات طابع ووحدة قومية » ويقوم بعد ذلك بإجراء انتخابات حرة .

واتفق بعد ذلك على ما يأتي :

١ - يكون خط كيرزون مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة خط الحدود الشرقية لبولندا .

٢ - تضم بولندا من الناحية الغربية دالزنيغ - مناطق بروسيا الشرقية غرب وجنوب كونيغزبيرج - منطقة أوبلين في سيليا والمناطق التي ترغبها بولندا شرق الأودر .

٣ - ينقل جميع الألمان الموجودون بهذه المناطق إلى ألمانيا .

٤ - تقام حكومة مؤقتة تضم زعماء الحزب الديمقراطي .

٥ - لا يقبل امتداد الحدود إلى نيسة الغربية .

ولكن الزعماء الثلاثة - تمكنوا من رسم تخطيط نهائي لوضع الحدود بين بولندا وألمانيا بعد الحرب وسدروا بعد ذلك البيان الرسمي للمؤتمر يؤكد (امتداد حدود بولندا إلى خط كيرزون وأن يستند غربا وشمالا للحد المعقول) .

مؤتمر بوتسدام وتسليم الجزء الشرقي من ألمانيا حتى الأودر - نيسة إلى بولندا :

اجتمع الزعماء الثلاثة في منتصف يولية عام ١٩٤٥ في بوتسدام وفي ١٨ يولية - " تشرشل كما سبق « ما هي ألمانيا ؟ » وأجاب بأن ألمانيا الرايخ التي كانت قائمة قبل الحرب .

بينما تحدث ستالين عن « ماذا بقي من ألمانيا ؟ » وطلب أن يتنديء البحث بإنهاء حدود بولندا ثم قبل الزعماء بعد ذلك اقتراح ترومان (الذي حل محل روزفلت بعد وفاته) الخاص بجعل حدود ألمانيا عام ١٩٣٩ أساسا للبحث . وبعد ذلك طالب كل من ترومان وتشرشل تفسيراً رسمياً من ستالين عن سبب العمل الفردي الذي قامت به روسيا بتسليم الأراضي الواقعة شرق الأودر ونيسة إلى الإدارة البولندية .

وقالا إن هذا العمل يعتبر انتهاكاً لما تم عليه الاتفاق في مؤتمر يالتا ولكن ستالين فر ذلك بأن الألمان كانوا يهربون من هذه المناطق وكانت هذه المناطق تحتاج إلى سلطة إدارية فسلمت إلى سلطات بولندا .

وطالب ستالين أن تمثل حكومة بولندا أمام المؤتمر نساع وجهة نظرها وذكر أنه يجب اتباع أحد الطريقين .

أما أن يقبل مؤتمر بوتسدام جعل خط أودر - نيسة الحد الغربي لبولندا . أو أن يدعى مندوبو حكومة بولندا للممثل أمام مؤتمر بوتسدام .

وقد تحدث تشرشل في خطاب طويل قائلاً إن مسألة الحدود يجب أن تسوى في مؤتمر للسلام بعد انتهاء الحرب ، إذ أن امتداد حدود بولندا إلى خط أودر - نيسة يكون سيئاً لبولندا نفسها ، وسوف يؤدي ذلك إلى انهيار اقتصاديات ألمانيا .

وذكر تشرشل أن بولندا تستطيع أن تمد حدودها إلى أودر ولكن ليس إلى نيسه .

وفي ٢٤ يولية وصل وفد من حكومة بولندا يتكون من سيروت رئيس الوزراء . - وميسكولا جريك نائب الرئيس . ووزيرسوكير وزير الخارجية وتحدثوا أمام مؤتمر وزراء الخارجية المتفرع من مؤتمر بوستدام وطالب الوفد البولندي بحدود بولندا إلى خط الأودر نيسه لأن الحدود البولندية الغربية حتى أودر نيسه تمثل بالنسبة لبولندا وحدة اقتصادية متكاملة .

وفي نهاية مدة المؤتمر وافق المجتمعون على وجهة نظر بولندا بكاملها ونتيجة لذلك تدفق سيل المهاجرين من الألمان من الشرق إلى مناطق الاحتلال القرية حتى لم يبق في المناطق التي احتلتها بولندا سوى ما يقرب من ٣ مليون ألماني كما جاء في احصائية حكومة بولندا في المؤتمر .

وصدرت بعد ذلك اتفاقية بوستدام التي اعترفت بحق بولندا في إدارة شرقي ألمانيا حتى خط أودر نيسه وأصبحت الحدود البولندية المؤقتة تسمى من « ستين » على بحر البلطيق وتمتد على طول الأودر وفروعه حتى نيسه الغربية وهي منطقة تشمل ما يقرب من ربع مساحة ألمانيا المنزوعة .

وقد اشتملت الاتفاقية على قرارين خاصين بوضع الأراضي الألمانية شرقي الأودر نيسه الغربية ودانزيج ، وهما :

١ - أن تبقى هذه الأراضي في الوقت الحالي تحت الإدارة البولندية التي تسيطر عليها .

٣ - أن يحدد المصير النهائي لهذه الأراضي حين توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا .

وكانت مسألة ضم بروسيا الشرقية قد ووفق عليها في مارس ١٩٤٣ ، وبالرغم من أن دانزيج لم تدخل كثيرا في موضوعات الجدل ، إلا أن تحديد هذه المنطقة وضع تلقائيا ضمن خط الحدود الذي رسم لبولندا ، أما بالنسبة لمنطقة سيلسيا العليا فقد قصد منها تحطيم القوة الصناعية لهذه المنطقة . وأما مسألة خط الأودر نيسه فقد نشأت نتيجة للمنازعات التي وقعت بين روسيا وبولندا على الحدود الشرقية لبولندا .

وقد كان هدف حكومات الغرب من اضافة هذه التوسعات إلى الأراضي البولندية هو مساعدة بولندا على ايجاد حكومة شعبية ومساعدتها على الوقوف أمام أطماع الاتحاد السوفييتي ، ولكن بعد أن تغير الوضع وأصبحت بولندا شيوعية زاد الأمر تعقيدا .

والسؤال الذي يدور بالأذهان الآن هو ماذا يكون موقف الغرب من مسألة هذه الحدود إذ أنه قد ذكر في قرارات بوستدام أن بولندا سوف تتولى الاشراف الإداري على هذه المناطق إلى أن يتم توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا ويبحث الأمر . وما لاجدال فيه أنه في حالة توحيد شطري ألمانيا فإن ألمانيا

الموحدة سوف تسمى الى استعادة أراضيها التي كانت ضمن سيادتها حتى عام ١٩٣٩ رغم تطور الظروف والأوضاع .

ويجدر أن نشير هنا الى التصريح الذي أدلى به فون برتانو وزير خارجية ألمانيا الاتحادية أمام البندستاج الألماني في ٥ نوفمبر عام ١٩٥٩ .. والذي قال فيه عن هذه المشكلة :

« ان الاجراءات الفردية التي اتخذت في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية تعتبر اجراءات باطلة وأن الشعب الألماني لا يعترف الا بالأوضاع التي كانت قائمة بالنسبة للحدود في عام ١٩٣٧ .. وسوف لا يسلك الشعب الألماني طريق القوة للمطالبة باستعادة أراضي شرقى خط الأودر - نيمه ، ولكنه يترك ذلك للحكومة الألمانية الموحدة التي سوف تقوم بتوقيع معاهدة الصلح وبحث الأوضاع النهائية لألمانيا الموحدة » .

مبررات اعادة هذه المنطقة الى ألمانيا :

لكي يمكن تكوين فكرة دقيقة عن وضع المنطقة التي تقع شرقى الأودر - نيمه يجب أن يتم عرض هذا الموضوع بصورة عامة ، والمبررات التي تستند اليها ألمانيا تمثل الأراضي الواقعة شرقى الأودر - نيمه والتي ضمتها بولندا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ما يقرب من ٢٥٪ من مجموع الأراضي الألمانية ، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٤٤١١٦ ميلا مربعا منها ٢٧٧٦٥ ميلا مربعا أراضي زراعية وقابلة للزراعة وتمثل ٦١٪ من مجموع أراضي هذه المنطقة . وقد بلغ عدد سكان هذه المنطقة

في عام ١٩٣٩ حسب الاحصاء الرسمي ٩٢٥٨١٨ ر ٩ نسمة ثم ارتفع هذا الرقم الى ١٠٣ مليون تقريبا في عام ١٩٤٤ وبعد أن تم توقيع اتفاقية بومستدام والحقاق الأراضي الواقعة شرقى الأودر - نيمه بالأراضي البولندية الى أن يتم اقرار الوضع النهائي لألمانيا عن طريق معاهدة صلح ، قامت بولندا بعمليات واسعة النطاق لابعاد وطرد أهالي هذه المنطقة الألمان وكانوا يمثلون ٩٨٪ من مجموع السكان حتى بلغ تعدادهم من ١٠٣ مليون نسمة ، واعتبر هذا الطرد أكبر حادث يقع في تاريخ البشر لأي شعب وكانت هذه المنطقة تضم ١٤٪ من مجموع تعداد سكان ألمانيا . وقد وصل من هذا العدد الضخم ما يزيد قليلا عن ٧ مليون نسمة الى ألمانيا الغربية وبرلين الغربية ، ولذلك أوجد بعض المشاكل أمام حكومة ألمانيا الاتحادية بالنسبة لتوفير العمل والاقامة .

ويرر البولنديون هذا التصرف بأن هذه الأراضي كانت ملكا لبولندا من زمن مضى ، ثم سلبها الألمان وضموها الى أراضيهم ، وحقيقة الأمر أن وضع امارات ألمانيا قد تحدد في القرن التاسع عندما أصدر شلمان قراره بتخصيص هذه الأراضي للأمراء الفرنج - الجرمانين - كما بينا ذلك في المقدمة التاريخية - كما أن الحدود البولندية الألمانية في سيليسيا لم تتغير أبدا منذ معاهدة ترييتشين عام ١٣٣٥ ، وكذلك لم تتغير الحدود الشرقية لروسيا الشرقية منذ معاهدة ميلونومى عام

١٩٢٢ ، ومعنى هذا أن الحدود كانت مستقرة وثابتة قبل أن يقوم كريستوفر كولمبوس باكتشاف أمريكا بفترة ١٥٧ عاماً ، و ٧٠ عاماً على التوالي بالنسبة للمعاهدتين ، وكانت فرنسا في ذلك الوقت خاضعة للتاج البريطاني ، كما كانت موسكو عاصمة لمنطقة واحدة فقط . وهذا يعني أن المطالب القومية التي كانت تطالب بها بولندا لا تقوم على أساس سليم . وأن هذه المبررات التي اتخذتها بولندا ذريعة تعتبر مبررات خارجة عن الحد المقبول والمعقول لأن هذا يعني أنه يجب على فرنسا أن تعود إلى تبعية بريطانيا وأن الاتحاد السوفيتي يجب أن ينكمش إلى دولة روسيا الصغيرة كما أنه يجب أن تعود دول أوروبا الشرقية التي كانت خاضعة لتركيا وهناك أوضاع كثيرة مشابهة . وخلاصة القول أن وضع حدود إمارات ألمانيا كانت مستقرة وثابتة قبل أن تستقر الأوضاع في جميع دول أوروبا بأكملها .

وبجانب هذه المبررات التاريخية توجد هناك كثير من المبررات القانونية التي تؤيد إعادة هذه الأراضي الألمانية إلى ألمانيا ، منها :

١ - تذكر معاهدة بوتسدام الموقعة في ٢ أغسطس عام ١٩٤٥ بالنسبة لحدود بولندا الغربية : « يؤكد رؤساء الحكومات الثلاثة (الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي) رأيهم بأن التحديدات النهائية للحدود الغربية

لبولندا يجب أن تنتظر اقرار معاهدة الصلح .

٢ - بيان وزارة الخارجية الأمريكية في ٨ يونيو عام ١٩٥٠ بشأن اتفاق الحدود الموقع بين وارسو والمنطقة السوفيتية في ٦ يونيو عام ١٩٥٠ « لهم تعترف حكومة الولايات المتحدة نهائياً بأن حدود الأودر - نيسة هي حدود شرقية نهائية لألمانيا ولا تعترف بالتحركات التي تقوم بها حكومة بولندا وإدارة ألمانيا الشرقية حالياً » . كما أعلنت حكومتا بريطانيا وفرنسا أنهما تعتبران أن خط الأودر - نيسة كان حلاً مؤقتاً فقط تمشيا مع اتفاقية بوتسدام التي أكدت أن الوضع النهائي للحدود سوف ينظم في معاهدة صلح مع ألمانيا .

٣ - أرسلت حكومات الدول الغربية مذكرات في ٢٥ مارس و ١٣ مايو سنة ١٩٥٣ إلى الاتحاد السوفيتي بشأن معاهدة سلام مع ألمانيا ، أكدت فيها أن قرارات بوتسدام لم تضع خطوطاً نهائية لحدود ألمانيا ، وأن اقرار التخطيط النهائي للحدود يجب أن ينتظر اتمام توقيع معاهدة الصلح .

وترى حكومة ألمانيا الاتحادية أن الوضع النهائي لهذه المنطقة النهائية التي تحتلها بولندا لن يتبلور إلا بعد اتخاذ خطوتين هامتين هما :

١ - إزالة الستار الحديدي الذي يفصل أجزاء ألمانيا عن بعضها .

٢ - اتمام إعادة توحيد ألمانيا وتوقيع معاهدة صلح مع

الاحتفاظ بكل أراضي ألمانيا التي كانت قائمة حتى نهاية عام ١٩٣٧ حسبما جاء في اتفاقية بوستدام .

وبذلك تتم تسوية مشاكل ألمانيا الثلاث الخاصة بإعادة التوحيد ومسألة برلين والحدود الشرقية التي تقع خلف الأودر نيسة شرقا .

حوض السار

أول منطقة تعود لألمانيا

الأهمية الاستراتيجية والصناعية لمنطقة السار :
كانت منطقة السار محل نزاع دائم بين فرنسا وألمانيا منذ زمن بعيد ، وتقع هذه المنطقة في شمال شرقي فرنسا ، وجنوب غربي ألمانيا ، وجنوب شرقي دوقية لوكسمبرج وقد كانت السار تمثل أحد قطاعات ألمانيا منذ القرن التاسع بالرغم من أنها اغتصبت وضمت الى فرنسا لفترة بسيطة من الزمن في عهدي لويس الرابع عشر وفابليون بونابرت . وتعتبر منطقة السار في واقع الأمر منطقة ألمانية تماما وذلك لأن غالبية سكانها من الألمان واللغة التي يتحدثونها الألمانية والحضارة التي تسودها حضارة ألمانية بحتة .

وتبلغ مساحة منطقة السار ٩٩١ ميلا مربعا أي أكثر من ١٠٠/١ من مساحة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهي تعتبر منطقة صناعية من الطراز الأول تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية ، وهي مزدحمة بالسكان ازدحاما كبيرا تصل فيه الكثافة الى ١٠١٢ نسمة في الميل المربع ، ويمثل السار أهمية

كبرى من الناحية العسكرية لفرنسا ، اذ أنها تشرف وتسيطر على الممرات بين فرنسا وألمانيا ، وعلى بوابة اللورين ، وهي منطقة سببت لفرنسا كثيرا من المتاعب في الحربين العالميتين السابقتين وبجانب هذه الأهمية الاستراتيجية توجد هناك أهمية اقتصادية كبرى بسبب وجود رواسب الحديد الضخمة ومناجم الفحم ، ولكونها الصلة أو منطقة العبور بين ألمانيا وفرنسا : فهناك الخط الحديدي الدولي الذي يعبر السار . ويستخدم فحم السار في اذابة الحديد الفرنسى الخام بمقاطعة اللورين ، كما أن مقاطعة اللورين تقوم بتغطية النقص الذى يسود السار في المواد الغذائية .

وبالنسبة للأهمية الصناعية التى تحتلها منطقة السار فانهناك مايقرب من خمس عتدد عمالها يعملون في المناجم ، ويلعبون في الأهمية عمال مصانع الحديد والصلب . وتنتج المنطقة سنويا ١٦٥ مليون طن من الفحم ، وثلاثة ملايين طن من الحديد ، وثلاثة ملايين ونصف طن من الصلب ، وقد حدثت تغيرات كبيرة في العلاقات الاقتصادية لمنطقة السار منذ عام ١٩٤٧ ، اذ بلغ ما تصدره الى فرنسا مايقرب من ثلثي صادراتها وكذلك تصل الواردات من فرنسا الى السار الى ثلاثة أرباع واردات المنطقة بينما تبلغ سدا من الجمهورية الاتحادية الألمانية ، وبسبب هذا الوضع كانت أنظمة الاجور والضمان الاجتماعى تسير وفق النظم الفرنسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أى بعد

احتلال فرنسا لها ، ولذلك كان هم أبناء السار يتركز في معرفة مدى أثر التغير السياسى من النظم الفرنسية الى الألمانية على دخلهم الحقيقى وذلك بعد اعادة ضم المنطقة الى ألمانيا .

وضع السار قبل الحرب العالمية الثانية :

كانت منطقة السار - كما ذكر سابقا - تمثل احدى مقاطعات ألمانيا منذ القرن التاسع . واستمرت على هذا الوضع الى أن قامت الحرب العالمية الأولى وانتهت بهزيمة ألمانيا ، وعقد مؤتمر فرساي في عام ١٩١٩ لبحث مسألة التعويضات وتنظيم الحدود الأوروبية على ضوء التطورات التى جاءت نتيجة هزيمة ألمانيا ، وقامت فرنسا في هذا المؤتمر بمحاولة ضم هذه المنطقة واستندت في طلبها الى مبدأين هما :

١ - أنه يجب ضم السار الى فرنسا على أساس مبدأ التعويض عن الأضرار التى لحقتها من الحرب .
٢ - أنه يجب أن يتم هذا الضم حتى يمكن اضعاف الروح القومية العسكرية في ألمانيا . ولكن المؤتمر انتهى عند قرار الصلح في عام ١٩٢٠ الى اقتطاع ٧٣٠ ميلا مربعا لدخل حوض السار من ألمانيا ووضعها تحت ادارة عصبة الأمم لفترة خمسة عشر عاما ، ولما كان الضرر الذى لحق بمناجم الفحم في الشمال الشرقى من فرنسا قد أصاب الصناعة فيها بضرر ، الأمر الذى كان سيؤدى الى عدم تعادلها صناعيا مع ألمانيا ، فقد ذكر في معاهدة الصلح أن يمتلك الفرنسيون مناجم الفحم

في السار لفترة الخمسة عشر عاما وهي الفترة التي تخضع فيها المنطقة لإدارة عصبة الأمم ، وقد مكن هذا الأمر فرنسا من أن تتحكم في توجيه اقتصاديات المنطقة الى الناحية الفرنسية وأصبحت هذه المنطقة بحكم وضعها الادري منطقة دولية مرتبطة اقتصاديا بفرنسا .

وبعد انتهاء فترة الخمسة عشر عاما أي في عام ١٩٣٥ أجرى استفتاء عام في منطقة السار كانت نتيجة أن طالب أكثر من ٩٠ ٪ من الناحيين بعودة المنطقة الى ألمانيا . وقد تم اعادتها فعلا بعد ذلك حيث ربط اقتصادها باقتصاد ألمانيا واستغلت مناجمها لاعادة تقوية وتصنيع ألمانيا . وساعدت كثيرا في اعادة تسليح ألمانيا في عهد هتلر .

وضع السار بعد الحرب العالمية الثانية :

وقد اختلف وضع السار بعد الحرب العالمية الثانية عما كان عليه بعد الحرب العالمية الاولى ، اذ لم توقع حتى هذا اليوم معاهدة الصلح مع ألمانيا يتم بمقتضاها تنظيم واعادة تخطيط الحدود بعد الحرب . ولكن القرارات التي اتخذت في مؤتمر بوتسدام أصبحت هي الاداة التي تم على أساسها توزيع مناطق احتلال مؤقتة الى أن يتم تنظيم الأوضاع والحدود النهائية . وكانت أمريكا قد قامت باحتلال منطقة السار عند هزيمة ألمانيا ولكنها تنازلت عنها لفرنسا في يونيو ١٩٤٥ ، فقامت فرنسا باطلاق يدها ببعض التوسيعات والتعديلات في حدود السار

حتى اختلف وضعها عما كان عليه في عام ١٩٣٥ ، وأصبحت مساحة أرض المنطقة بعد ذلك ٩٩١ ميلا مربعا تضم عددا من السكان يبلغون ٩٤٣٠٠٠ نسمة يتحدثون اللغة الألمانية . وقامت فرنسا بعد وضع يدها عليها تماما بفصلها عن ألمانيا ، وبذلك أمكنها التصرف فيها تماما دون اعتراض . وقد حاولت فرنسا مرات عديدة اضعاف الروابط بين هذه المنطقة وألمانيا ، فقامت بمحاولات عدة لتحريم قيام الأحزاب السياسية الممثلة لألمانيا ، كما بذلت جهودا كبيرة لتحسين الحالة الاجتماعية في السار وتشغيل المصانع مع عزلها تماما عن ألمانيا ، واستمرت هذه السيطرة الفرنسية تزداد حدة من عام ١٩٤٥ حتى يناير ١٩٥١ .

وكانت الاجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الفرنسية تشمل اقامة حواجز جمركية لاعاقة حركة مرور البضائع بين الجزء الأكبر من ألمانيا الغربية ومنطقة السار ، كما كانت هناك أيضا عملتان مختلفتان هما المارك الألماني والفرنك الفرنسي . وفي نهاية عام ١٩٤٧ تم انتخاب برلمان محلي يضم عناصر موالية تماما لفرنسا والاتحاد الاقتصادي معها .

وفي نهاية عام ١٩٥٠ تم انسحاب قوات الاحتلال الفرنسية من السار ، وأصبحت السار في يناير ١٩٥١ مستقلة ذاتيا من الوجهة الرسمية ، وأطلقت يد أهالي السار في ادارة شئونهم المحلية ، وسكن المنطقة تبعت فرنسا اقتصاديا ، كما كان على

الحكومة الفرنسية أن تدير شؤون الدفاع فيها وسياسيتها الخارجية .

وتمثل السار أهمية صناعية كبرى بالنسبة لفرنسا ، إذ بلغ إنتاجها من الفحم ٣٢٪ من مجموع ما تنتجه فرنسا نفسها ، وبلغ ما تنتجه المنطقة من الصلب أيضا ٢٥٪ من مجموع ما تنتجه فرنسا ، واستطاعت فرنسا أن تنتج من الصلب مع منطقة السار في عام ١٩٥٥ ما يعادل ٧٣٪ من مجموع إنتاج ألمانيا الغربية في هذا العام ، فإذا أعيد ضم السار إلى ألمانيا انخفض هذا المعدل بالنسبة لفرنسا إلى ٥١٪ من مجموع إنتاج ألمانيا الاتحادية .

إعادة ضم السار إلى ألمانيا :

على أنه أجريت عدة مشاورات بين حكومتى ألمانيا الغربية وفرنسا في عام ١٩٥٥ حول مستقبل وضع منطقة السار ، وقد تمت الموافقة على إجراء استفتاء عام بين السكان في أكتوبر من نفس العام ليقرروا ما إذا كانوا يقبلون أو يرفضون إيجاد نظام دولي لحكم السار تحت إشراف اتحاد دول أوروبا الغربية حتى يأتي اليوم الذي يتم فيه توقيع معاهدة صلح مع ألمانيا . وقد رفض السكان هذا الاقتراح ، وكان سبب الرفض يرجع إلى عدة أسباب أهمها :

١ - أن اتحاد دول أوروبا الغربية لم يكن قد حاز ثقة الناس بعد ، نظرا لحدائثة تكوينه .

٢ - أن سكان السار يشعرون بالتصاقهم وارتباطهم

بدرجة كبيرة مع ألمانيا وعلى الأخص من الناحيتين الثقافية والاجتماعية .

٢ - ازدياد قوة ألمانيا الاقتصادية التوسعية :

وكان قد سمح للأحزاب ذات الميول السياسية الألمانية بممارسة نشاطها قبل إجراء هذا الاستفتاء ، واستطاعت أن تكتسح العناصر الموالية لفرنسا وتسيطر على البرلمان المحلي . وفي يونيو ١٩٥٦ تم توقيع اتفاقية بين حكومتى ألمانيا الاتحادية وفرنسا يتم بمقتضاها إعادة ضم منطقة السار من الناحية السياسية إلى ألمانيا في يناير ١٩٥٧ ، على أن يتم ضمها وادماجها اقتصاديا في ألمانيا الاتحادية خلال فترة ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ ، وهي فترة كفيلة بإنهاء تبعيتها لفرنسا اقتصاديا وقد ضمنت ألمانيا تنفيذ ما يلي :

١ - استمرار تمويل فرنسا من فحم السار لفترة عشرين عاما .

٢ - بقاء حرية التجارة بين فرنسا والسار دون رسوم جمركية .

٣ - عسدم زيادة الصادرات والواردات بين المنطقتين عن الحد الذي كان قائما في عام ١٩٥٥ ، وفي حالة الزيادة توقع رسوم جمركية على هذه الزيادة فقط .

٤ - تقوم حكومة ألمانيا بمساعدة فرنسا على مد قنوات مائية من نهر الموزيل داخل منطقة اللورين .

وبذلك انتهت مشكلة السار بالنسبة لألمانيا ، إذ تم تنفيذ هذه الاتفاقية بالفعل فقد انتهت فترة الانتقال الاقتصادية في ٣ ديسمبر عام ١٩٥٩ ، وأصبحت منطقة السار منطقة ألمانية مائة في المائة ، ونظرا لأن مشكلة الأجور في منطقة السار تعتبر من أعمق المشاكل ، إذ أن مستوى الأجور الحالية في جمهورية ألمانيا الاتحادية أعلى من النظام الفرنسي ، فقد قامت الحكومة الألمانية بتخصيص خبراء لدراسة هذه المشكلة ومعالجتها حتى يمكن دمج السار في المجتمع الألماني اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .

هيئة قناة السويس

إعلان عن منافسة لمقاولي القطاع العام

تعلن هيئة قناة السويس « إدارة الأشغال » عن طرح عملية توسيع محطة مياه الرسوة ببورسعيد وذلك بإنشاء مبنى للمرشحات والكيماويات والإدارة وحوضين للترويب والترويق السريع ومبنى للعلميات بأجهزتها الميكانيكية والكهربائية اللازمة وكذا إنشاء خزان أرضي للمياه المرشحة وماخذويارات للمياه العكرة والمرشحة . وقد تم تحديد لفتح مقاريف هذه المناقصة ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٧ أبريل سنة ١٩٦٢ ويمكن الحصول على نسخة من مستندات هذه العملية من مكتب المناقصات والعقود بإدارة الأشغال بالإسماعيلية نظير دفع مبلغ عشرين جنيها ويضاف إلى هذا المبلغ خصماتة مليون في حالة طلب المستندات بالبريد .

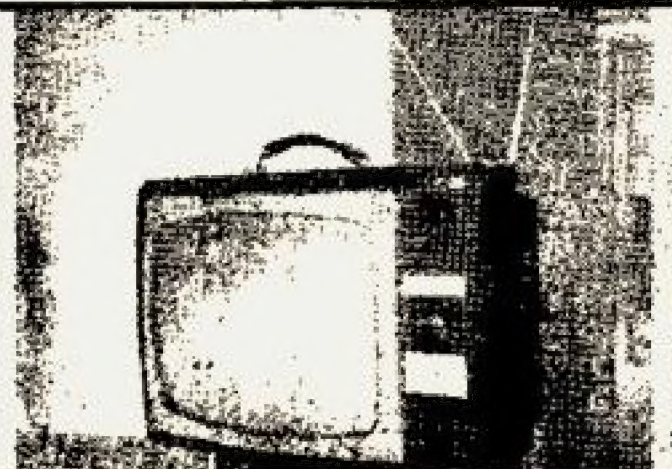
وتقدم العطاءات داخل مظروفين ، ختم الداخل منهما بالشمع الأحمر ويعنون المظروف الخارجى باسم السيد/ رئيس هيئة قناة السويس « إدارة الأشغال » بالإسماعيلية كما يجب أن يرفق بالعطاء تأمين ابتدائي قدره ٢٪ من قيمة العملية .

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عميد - روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٢١٦٢٤

مراجعة أ. ش



١٩ بوصة

أروع ما أنتجه مصانع شركة النصر للتليفزيون
على أحدث طراز عالمي